مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١١٩

الخميس، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد روسيلي فريري
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة شولجين – نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد عوض
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد هوشينو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تدمير التراث الثقافي والاتجار به على يد الجماعات الإرهابية وفي حالات النزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧) (S/2017/969)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

تدمير التراث الثقافي والاتجار به على يد الجماعات الإرهابية وفي حالات النزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧) (S/2017/969)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسيدة أودري أزولاي، المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد يورغن ستوك، الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)؛ والسيد أليساندرو بيانكي، قائد مشروع حماية التراث الثقافي، وزارة الثقافة الإيطالية.

ينضم إلى جلسة اليوم السيد فيديتوف والسيد توك عن طريق التداول بالفيديو من فيينا وأديس أبابا، على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/969، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة الهامة. أود أيضا أن أرحب بحضور السيدة أزولاي، المديرة العامة الجديدة لليونسكو، في هذه الجلسة.

في حالات النزاع المسلح على وجه الخصوص، لا يدمر الإرهابيون اليوم الأرواح والممتلكات فحسب، وإنما أيضا المواقع والأشياء التاريخية. والهدف واضح: وهو تقويض الهوية الوطنية والقانون الدولي.

ولأن التراث لا يشكل مصدرا لهوية وتماسك مجتمعات بعينها فحسب، بل وللمجتمع الدولي ككل، حينما تستهدف الجماعات الإرهابية مواقع التراث العالمي فإن ذلك يشكل هجوما على جذورنا التاريخية المشتركة وتنوعنا الثقافي. وإضافة إلى ذلك فإن نهب الممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها يسهمان في تمويل الإرهاب والشبكات الإجرامية.

لذلك أصبحت حماية التراث الثقافي مهمة بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد زاد الوعي بهذه المسألة بشكل كبير خلال السنوات العديدة الماضية. وأسس القراران ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) للعلاقة بين الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وتمويل الإرهاب. والأهم من ذلك أن هذين القرارين قد وضعا حدا في جميع أنحاء العالم للتجارة بالممتلكات الثقافية القادمة من العراق اعتبارا من ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ والقادمة من سورية اعتبارا من ١٥ آذار/مارس ٢٠١١.

وركز مجلس الأمن، في القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الذي اتخذه في آذار/مارس بشكل خاص على التراث الثقافي، مع تسليط الضوء على حماية التراث الثقافي بوصفه مسألة من مسائل السلم والأمن. كما أعربت الجمعية العامة في قرارها ٢٩١/٧٠، في الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، عن قلقها من أن الإرهابيين قد يستفيدون من الجريمة

المنظمة عبر الوطنية في بعض المناطق، بما في ذلك الاتجار بالممتلكات الثقافية وأدانت تدمير الجماعات الإرهابية للتراث الثقافي. وشجبت الجمعية العامة في قرارها ١٠٩/٧٠ الهجمات،

”على الأماكن والمزارات الدينية والمواقع الثقافية في انتهاك للقانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك أي تدمير متعمد للآثار والمعالم التاريخية“ (قرار الجمعية العامة ١٠٩/٧٠، الفقرة ٣).

هناك بالفعل إطار قانوني ومعياري دولي متين للتصدي لهذه الجرائم. فالقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) يشجع الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية اليونسكو بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة واتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح والبروتوكولين الملحقين بها، وهما من الأدوات الأساسية لحماية الممتلكات الثقافية في حالات النزاع المسلح وكذلك في وقت السلم من خلال تنفيذ التدابير الإدارية والقانونية والعسكرية والتقنية.

وتشمل الأطر القانونية الدولية الهامة الأخرى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب؛ والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالاتِّجار بالممتلكات الثقافية وما يتَّصل به من جرائم أخرى.

إن حماية تراثنا الثقافي تتطلب منا بذل كل جهد لتنفيذ الإطار القانوني والمعياري الدولي من خلال تعزيز التعاون الدولي. والنهج القائم على إشراك الأمم المتحدة برمتها أمر أساسي للعمل الفعال. علينا التركيز على نحو أقوى على التحقيق والتعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات وعلى إشراك المهتمين بالأعمال الفنية في القطاعين الخاص والعام، بمن فيهم هواة جمع التحف وتجار الأعمال الفنية ودور البيع بالمزاد والقطاع السياحي، لتعزيز سلامة سلسلة الإمداد لوقف الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وبيعها.

ويعمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، من خلال الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصدي لتمويل الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، على دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى الحد من الاتجار غير المشروع عن طريق الدعوة والمساعدة في بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، تعمل بالفعل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معا إلى جانب الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية والشركاء الآخرين على مساعدة الدول الأعضاء في حماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية. كما طلبنا إلى كيانات الأمم المتحدة اقتراح مشاريع جديدة وسنرحب بالمقترحات الجديدة التي تقدمها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بشأن أفضل طريقة يمكننا بها دعمها في حماية تراثها الثقافي.

وتعمل الدول الأعضاء بمساعدة كيانات الأمم المتحدة على تعزيز أطرها القانونية ونُظم العدالة الجنائية بها وتعزيز تعاونها لمنع هجمات الإرهابيين على تراثها الثقافي والتصدي لها. يمكننا بل ويجب علينا أن نفعل المزيد. ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على أهبة الاستعداد للقيام بدوره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أزولاي. وأهنئها على تعيينها مديرة لليونسكو وأتمنى لها كل النجاح في مهامها الجديدة.

السيدة أزولاي (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم. أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش على تقريره عن تنفيذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) والرئاسة الإيطالية على عقد هذه الجلسة.

وتفخر اليونسكو بدعم الأمين العام في إعداد تقريره بالتعاون الوثيق مع جميع الشركاء. وأود أن أشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق رصد الجزاءات ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومجلس المتاحف الدولي على تعاونهم.

إن اتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) يمثل إنجازا كبيرا ويشهد على وعي جديد بأهمية الثقافة لا للتصدي للنزاعات فحسب بل ولمنع تغذية نزعة التطرف ومكافحة التطرف العنيف. إنه يمثل تحولا نموذجيا في الطريقة التي يتناول بها المجتمع الدولي حماية التراث الثقافي. ويبين التقرير أن القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) قد أسفر بالفعل عن اعتماد لوائح قوية وبذل جهود متنامية لتوثيق التراث الثقافي المعرض للخطر والحفاظ عليه. في غضون فترة زمنية قصيرة للغاية، منذ نيسان/أبريل، تبادلت ٢٩ دولة بالفعل المعلومات بشأن الإجراءات الجديدة المتخذة لحماية التراث الثقافي وتعزيز الأدوات وتدريب الموظفين المتخصصين وترسيخ التعاون الدولي وتبادل المعلومات.

وثمانية دول من بين الدول الأعضاء الـ ١٥ في المجلس من بين تلك الدول الأعضاء، الأمر الذي يدل على أهمية حماية التراث الثقافي باعتباره ضرورة أمنية أيضا. وقد أطلقت إيطاليا فرقة عمل متحدون من أجل التراث ووضعت قاعدة بيانات للتراث الثقافي المنقول بصورة غير قانونية، وهي الأكبر من نوعها. وتقوم فرنسا والإمارات العربية المتحدة وشركاؤهما بتنفيذ مبادرة صندوق التحالف الدولي من أجل حماية التراث في مناطق النزاع المسلح. وقد أفادت اليابان وفرنسا وسلوفاكيا والاتحاد الروسي بحدوث تحسينات جديدة في سجلاتها الوطنية للقطع المسروقة، مع تلقي ضباط الجمارك في كندا وروسيا التدريب على جوانب مراقبة الاستيراد/التصدير المتعلقة بالممتلكات الثقافية. وأبلغت أوروغواي عن إنشاء لجنة دولية لمكافحة الاتجار غير المشروع داخل السوق الجنوبية المشتركة وفي نيسان/أبريل أنشأت السويد وحدة لمكافحة جرائم الحياة البرية والتراث الثقافي داخل شرطتها الوطنية. هذه إشارات إيجابية على التغير العميق، ولكن يتعين علينا فعل المزيد.

من بين المواقع الـ ٨٢ المدرجة على قائمة مواقع التراث العالمي لليونسكو في المنطقة العربية، أدرج ١٧ موقعا على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر بسبب النزاع المسلح. ودمر أكثر من ١٠٠ موقع للتراث الثقافي بأنحاء العراق. كل مواقع التراث العالمي السورية الستة تضررت بشكل حاد، بما في ذلك تدمر ومدينة حلب الرائعة وهي واحدة من أقدم المدن في العالم، قد تحولت الآن إلى ركام. وللاستجابة لذلك الوضع، يجب تكثيف الجهود في العديد من المجالات الرئيسية التي حددها التقرير المتعلق بالتنفيذ.

أولا، يجب علينا إذكاء الوعي بالقرار لتعزيز تنفيذ جميع الدول الأعضاء له. ثانيا، نحن بحاجة إلى تيسير جمع البيانات وتبادل المعلومات عن طرق الاتجار وتقييم الأضرار. لذلك أرسلت اليونسكو في الشهور الأخيرة بعثات تقييم سريعة إلى تدمر ونمرود والعاشور ومؤخرا إلى الموصل لتحديد تدابير الحماية الطارئة وتقييم إمكانية أعمال الترميم.

ثالثا، يجب تدريب حفظة السلام على حماية التراث الثقافي وإدماج هذه المسألة في ولايات بعثات حفظ السلام. ويعد المثال الناجح للتعاون بين اليونسكو وبعثة منظمة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي خطوة مشجعة جدا للمضي قدما ويمكن أن تتخذ نموذجا. وفي إطار هذا كله، أعلن اليوم مرة أخرى عزم اليونسكو على دعم الدول الأعضاء بالأدوات اللازمة والمشورة المتعلقة بالسياسات.

(تكلمت بالفرنسية)

يوفر تنفيذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) لليونسكو بعض المبادئ التوجيهية الأساسية. فأولا، وهو ما لا يجب أن ننساه،

احترام العلاقة الأساسية بين التنوع الثقافي وحقوق الإنسان. فالاثنان مترابطان. ويبين لنا التاريخ الحديث أن أعداء حقوق الإنسان هم أعداء التنوع، وهذه الحقيقة يجب أن نسترشد بها في عملنا. والمبدأ التوجيهي الثاني، الذي أبرزه التقرير، هو اتخاذ نهج شامل إزاء المسائل المتعلقة بحماية التراث. ويعد الاتجار غير المشروع، وتدمير المواقع، والدعاية المتطرفة وإنكار التاريخ أجزاء من استراتيجية شاملة يجب على مجتمع الأمم التصدي لها بطريقة شاملة.

ويجب علينا أن نفعل ذلك، أولا، من خلال تكثيف مكافحة الاتجار الذي يمول الإرهاب والأنشطة الإجرامية. وهذا هو المقصود من وراء عملنا مع مكتب المخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية والإنتربول، وكذلك التعاون مع القطاع الخاص، ودور المزادات وتجار الآثار.

ثانيا، يجب علينا أن نضمن حماية المواقع التي تمثل المعالم المادية والتاريخية المهمة لتماسك الشعوب وهويتهم، ومن ثم قدرتهم على العيش في سلام.

ثالثا – وهذا أمر أساسي – ينبغي اتخاذ إجراءات أقوى لتعزيز التعليم، وإذكاء الوعي ونشر القيم المتأصلة في تاريخ هذه الموروثات، وهي عوامل داعمة للحوار والمنع. وعندما تزعم الدعاية المتطرفة أنه يجب تدمير تدمر لأنها رمز للاحتلال الروماني الذي يُعد أجنبيا بالنسبة للهوية السورية، يجب أن يتمكن كل فرد من التنديد بهذه الأكاذيب وأن يفهم تاريخ هوية تدمر ودورها كملتقى للثقافات. إن هذا هو دور المتاحف، وأصحاب المصلحة في مجال التعليم، والناشرين والمؤرخين والعلماء الذين يؤدون دورا محوريا في هذا التبادل للمعارف، ويكونون في طليعة الكفاح ضد دعاية الكراهية ومنع التطرف. وهذا هو السبب في أن عمل اليونسكو لحماية التراث يشكل جزءا من جهد أوسع نطاقا لتثقيف السكان بشأن المواطنة واحترام الآخرين. إننا بحاجة إلى التحدث إلى الشباب من خلال التعليم والثقافة، والتثقيف الإعلامي ووصول الجميع إلى العلم. وبالعمل معا سنحقق النجاح. وهذا الدور مواضيعي للغاية في المعركة التعليمية والثقافية ضد الكراهية، وأريد أن أنقل إلى الدول عزم اليونسكو الكامل على أن يقوم بدوره كاملا في منظومة الأمم المتحدة.

وتعد نتائج الأشهر الأخيرة مشجعة؛ ويشمل ذلك الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية والذي يدين تدمير أضرحة تمبكتو، التي ساعد اليونسكو على إعادة بنائها جزئيا مع شعب مالي. وأرحب أيضا بالتصديق مؤخرا من جانب فرنسا والمملكة المتحدة على البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح، فضلا عن تصديق دولة الإمارات العربية المتحدة على اتفاقية عام ١٩٧٠ بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة. ويجب زيادة توسيع نطاق هذه الصكوك المعيارية.

ولدينا الفرصة أيضا، من خلال التكنولوجيات الرقمية الجديدة، للحصول على إمكانيات جديدة في مجالات المعرفة وتوثيق التراث وتقييم الأضرار.

وأخيرا، لقد أدى هذا الوعي العالمي إلى خلق العديد من المبادرات السياسية والمالية المتعلقة بحماية التراث، وترمي اليونسكو إلى تقديم الخبرة في هذا المجال مع شركائها الرئيسيين، وأن تكون بمثابة الوكيل الرئيسي لتنفيذ هذه المبادرات. إن لدينا القدرة على القيام بذلك، كما أن لدينا الأدوات، فضلا عن الشرعية الدولية، بفضل الأمم المتحدة، مع مواصلة تعزيز القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧). وأعتقد أنه بإدماج حماية التراث في الاعتبارات الأمنية، ولا سيما من خلال ولاية عمليات حفظ السلام، فإن مجلس الأمن يستثمر في نهج عالمي يستند إلى التراث، بل يتجاوز ذلك إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، والشعور بالانتماء، فضلا عن إمكانية التنمية الاقتصادية – بمجرد استعادة السلام. وأعتقد أن هذا عمل مفيد يمكننا القيام به لمنفعة من أُضيروا بشدة من النزاع .

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة أزولي على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي للمشاركة في هذه الجلسة الهامة جدا للمجلس. وأود أن أشكر مجلس الأمن، برئاسة إيطاليا، على مواصلته اليقظة والاهتمام بضرورة وقف التدمير والنهب والتهريب وبيع التراث الثقافي على يد الإرهابيين والمجرمين المنظمين.

وحسبما أقره مجلس الأمن والجمعية العامة، لدينا إطار دولي قوي قائم. وأغتنم هذه الفرصة لحث المجتمع الدولي على مواصلة التركيز على تعزيز التنفيذ الفعال للصكوك المتفق عليها عالميا تقريبا، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ولقد عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشكل وثيق مع اليونسكو والإنتربول، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص وسائر الشركاء الدوليين من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز الاستجابات الشاملة ووقف الاتجار بالممتلكات الثقافية المنهوبة أو المسروقة من البلدان المتضررة.

واستشرافا للمستقبل، نحن بحاجة إلى القيام بالمزيد لدعم البلدان من أجل كشف الممتلكات الثقافية المسروقة بغية تفكيك الشبكات الإجرامية. ويجب تعزيز التعاون الدولي في مجال التحقيق والملاحقة القضائية والفصل في القضايا المتعلقة بالاتجار بالممتلكات الثقافية. ويجب أن نعمل أيضا على زيادة تبادل المعلومات عن التدابير المتخذة على الصعيد الوطني، بما في ذلك القضايا الجنائية ذات الصلة. ويشمل ذلك تقاسم هذه المعلومات مع المنظمات الدولية المشاركة في هذا الكفاح. وينبغي أن تولي سوق الأعمال الفنية والمتاحف اهتماما خاصا بمصدر البنود الثقافية التي تنظر في اقتنائها، أو تعثر عليها بطريقة أخرى. ويمكن للحكومات أن تساعدها لضمان ممارسة هذا الاهتمام بعناية.

ولا يزال المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يشارك مشاركة تامة في العمل مع شركائنا لدعم البلدان في بناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية. وقد وضع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج مراقبة الحاويات التابع لمنظمة الجمارك العالمية تدريبا متقدما لتحسين نشر وحدات مراقبة الموانئ من أجل كشف واعتراض التراث الثقافي المتجر به على نحو غير مشروع. ويشمل ذلك المعرفة المتخصصة لأنواع محددة في المنطقة من الممتلكات الثقافية وأساليب كشف الشحنات المحتوية على هذه السلع، وكذلك المعلومات الاستخبارية الجنائية وتوفير التدريب والدعم. كما أننا نواصل دعم مكافحة الفساد وإجراءات مكافحة غسل الأموال، وتقديم المساعدة التقنية لمنع ومكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال البيع غير المشروع للآثار.

وتمثل المبادئ التوجيهية الدولية، التي اعتمدتها الجمعية العامة عام ٢٠١٤، بشأن تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالاتِّجار بالممتلكات الثقافية وما يتَّصل به من جرائم أخرى مرجعية شاملة لتنفيذ الاستجابات اللازمة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد أعد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أداة مساعدة من أجل وضع المبادئ التوجيهية قيد الممارسة. ولا تزال قائمة الإجراءات الرئيسية المبينة في الكتيب المعنون حماية التراث الثقافي – ضرورة حتمية للإنسانية، والتي وضعتها حكومتا إيطاليا والأردن مع مكتب المخدرات والجريمة واليونسكو والإنتربول، بالغة الأهمية. وإنني أحث جميع الدول الأعضاء على استخدام موارد الخبراء هذه.

وحتى ونحن نرحب بالأنباء التي تفيد بأن جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تفقد السيطرة على الأراضي يجب أن نغتنم الفرصة لزيادة تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين حماية الممتلكات الثقافية المعرضة للخطر في مختلف

مناطق النزاع، فضلا عن السعي إلى اتخاذ تدابير طويلة الأجل لمنع الإرهابيين والمجرمين من الاستفادة من الاتجار. فبهذه الطريقة وحدها يمكننا حماية التراث الثقافي الثمين من الضياع إلى الأبد. وستظل قدرات البحوث والمساعدة التقنية في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والتي تعززها شبكة المكاتب الميدانية التابعة لنا، رهن تصرفكم بالكامل، سيدي الرئيس، لدعم هذا العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ستوك.

السيد ستوك (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أهنئ المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، السيدة أودري أزولاي.

وأود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للرئاسة الإيطالية للمجلس ليس على عقد هذه الإحاطة الإعلامية خلال برنامج عمل استثنائي كامل بشكل فحسب، بل أيضا على اضطلاعها بالقيادة منذ أمد طويل بشأن حماية التراث الثقافي. وأشعر بالامتنان على دعم إيطاليا القوي لأعمال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) في هذا المجال والإشادة بهذه الأعمال، وعلى إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم مع اولئك الزملاء الموقرين مقدمي الإحاطات الإعلامية.

وأود أن أؤكد بشكل قاطع على رأي الإنتربول بشأن هذا التهديد. ويشكل تدمير التراث الثقافي والاتجار به في النزاعات المسلحة جرائم خطيرة وعبر وطنية تؤثر على السلام والأمن الدوليين، أولا، من خلال تمويل الجماعات الإرهابية، على النحو الذي اعترف به القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، الذي أشار إلى استخدام الأموال التي تجمع عن طريق بيع القطع الأثرية المنهوبة والمسروقة من مناطق النزاع المسلح ؛ وثانيا، بعرقلة عمليات المصالحة والعودة إلى الحكم الديمقراطي في محاولة لمحو وتدنيس الأصول الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ؛ وثالثا، بإلحاق الخسارة بالمجتمع العالمي. وعلى نحو ما تنص عليه اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح فإن

> ”الإضرار بالممتلكات الثقافية التي تعود ملكيتها لأي شعب يعني إلحاق الضرر بالتراث الثقافي للإنسانية جمعاء“.

وما فتئت الإنتربول تكافح تلك الجرائم بالنيابة عن أجهزة إنفاذ القانون على نطاق العالم منذ عام ١٩٤٦. وفي ذلك المسعى، نتعاون بشكل وثيق مع شركاء مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، وفريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، والمركز الدولي لدراسة حفظ وتحديد الممتلكات الثقافية، ومجلس المتاحف الدولي.

وتركز جهودنا لحماية التراث الثقافي على لب ولاية الإنتربول – وهي جمع وتبادل المعلومات العملياتية الحيوية عبر الحدود، بما في ذلك مع أجهزة إنفاذ القانون في مناطق النزاع وبعد انتهاء النزاع. وفي ذلك المسعى نواجه تحديات فريدة ؛ وفي أغلب الأحيان تكون المعلومات الجنائية الأساسية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ووثائق السفر والهوية والأسلحة وتجارة الممتلكات والاتجار بها متناثرة بين الجهات الفاعلة في تلك المجالات.

ويمثل توطيد تلك المعلومات في تدفق تشغيلي واحد الهدف الرئيسي للإنتربول. وتعمل المكاتب المركزية الوطنية في كل بلد من بلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٩٢ بلدا، بما في ذلك البلدان التي تمر بحالات النزاع، بمثابة منافذ من أجل تبادل البيانات الجنائية مع المجتمع الدولي. وتتجنب عملية تنسيق جمع

المعلومات وتبادلها في محور مركزي واحد الثغرات الاستخبارية، وتمنع حالات القوقعة وتعزز السيادة الوطنية وملكية البلد المضيف للبيانات. وتلك هي الكيفية التي تضفي بها السلطات الوطنية الشفافية المطلوبة على المعلومات التي تتبادلها أجهزة إنفاذ القانون بشأن الآثار الثقافية المسروقة، التي يلفت إليها انتباه الجمهور العام أو الكيانات الخاصة، مثل دور المزادات والوكلاء، أو تدخل في قاعدة بياناتنا العالمية التي تشمل أكثر من ٥٠ ٠٠٠ سجل.

وفي الآونة الأخيرة، جمعت الإنتربول المعلومات من مكاتبنا المركزية الوطنية في بغداد ودمشق، وحددت الممتلكات ذات القيمة الثقافية الكبيرة للغاية المسروقة من محافظتي الرقة وتدمر، في سوريا، ومحافظة الموصل في العراق. وبناء على طلب البلدين، عممت تلك المعلومات فورا على أجهزة إنفاذ القانون وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بغية تنبيهها إلى عمليات السرقة وتيسير استرداد الأصناف. وبموازاة ذلك، تستخدم المعلومات التي يحصل عليها من خلال المنافذ الوطنية لتحديد طرق استخدام الاتجار وأساليبه. ويجري تبادل ذلك التحليل مع البلدان الأعضاء، إلى جانب أفضل الممارسات والتدريب، باعتباره جزءا من اجتماعاتنا التنفيذية الدولية ومن منتدى الخبراء.

وأخيرا، فإننا نعمل على تعزيز إمكانية الحصول على تلك المعلومات في الزمن الحقيقي، بما في ذلك من خلال ترقية قاعدة بياناتنا التي ستمكن من تخزين الصور الثلاثية الأبعاد للممتلكات. ويجري تطوير تطبيق للهواتف المحمولة لتمكين ضباط الشرطة في الميدان، بما في ذلك في مناطق النزاع، من أخذ صور الممتلكات المشبوهة وتخزينها وتحميلها والتحقق منها فورا بالرجوع إلى سجلاتنا.

أولا، وإذ نناقش اليوم كيفية مواصلة تنفيذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، أود أن أقدم بندي عمل لنظر المجلس.

أولا، من الضروري تبادل المعلومات عن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بصورة غير قانونية بطرق وأساليب العمل المتبعة والتجار المشتبه بهم. ويجب تبال تلك البيانات بأسع وأسرع وقت الطرق الممكنة، مع احترام المبدأ الأساسي لعدم ازدواج القنوات.

ثانيا، يجب أن تنشئ وحدات للشرطة المتخصصة وقواعد بيانات وطنية مكرسة لحماية الممتلكات الثقافية، والتحقيق في حالات الاتجار بالتراث. وكانت إيطاليا البلد الأول الذي أنشأ تلك الهياكل في إطار قوات الدرك، في وقت مبكر منذ عام ١٩٦٩. وهي نموذج يعتمده المجتمع الدولي في الولايات القضائية الأمامية. وهي تكفل التنسيق من خلال نقطة اتصال وطنية واحدة، وفرص مصادرة الممتلكات المسروقة وقدرات التحقيق المتخصص في الحالات المعقدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام الإنتربول بالعمل بشكل وثيق مع منظماتنا الشريكة منذ أمد طويل ومكتب مكافحة الإرهاب المنشأ حديثا في معركة حماية التراث الثقافي ومنع تمويل الإرهاب على نطاق العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ستوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيانكي.

السيد بيانكي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الإيطالية لمجلس الأمن على إمكانية تبادل بعض الأفكار بشأن هذه الاتجاهات والظروف الراهنة لحماية التراث الثقافي المعرض للتهديد على يد الجماعات الإرهابية أو في حالات النزاع المسلح.

وخلال الأعوام الـ ٢٥ الماضية، وبصفتي قائد المشروع بالنيابة عن وزارة الثقافة الإيطالية، شاركت في عدد من المبادرات في مناطق الأزمات، من البوسنة وكوسوفو في أوائل التسعينيات

والجزائر بعد انتهاء الأزمة، بالتعاون مع اليونسكو، إلى العراق بعد حرب عام ٢٠٠٣. كما أن بعض تدخلاتنا تتطلب تعزيز التعاون التقني فيما بين إدارات الدول المختلفة والإشراف على هذه الإدارات. وبالنظر لسنوات تلك الخبرة الطويلة في الميدان، فإننا نولي أهمية كبيرة للقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، إذ أنه يستكمل إطار العمل الدولي في الدفاع عن التراث المعرض للخطر، على أساس التغييرات التي حدثت في حالات النزاع في العقود الأخيرة.

وفي الوقت الحالي، تقع المعالم في مناطق النزاع في مرمى العدو، وتعتبر رموزا للهوية وبالتالي تتعرض للتدنيس والدمار. وتشكل عمليات النهب والحفريات غير القانونية مصادر دخل للعصابات الإجرامية والجماعات الإرهابية. وحدثت عمليات تدمير لا تحصى خلال الأعوام الـ ٢٥ الماضية ؛ وانتهكت الكنائس والمساجد والمواقع الأثرية، في حين ساعدت الممتلكات المنهوبة على تغذية ازدهار السوق غير القانونية.

ومن الأهمية بمكان التأكيد مجدد على أن الإرهابيين لا يسعوت لتحقيق المكاسب المالية وحدها. إنهم يريدون تحقيق مكاسب أكثر من ذلك. فهم يريدون تدمير هويات الشعوب وتفكيك الأنظمة المشروعة بارتكاب أعمال العنف. ويمكننا أن ننظر، على سبيل المثال، في عمليات التدمير التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في وسط الموصل حيث جرى بعد حزيران/يونيه ٢٠١٤ الهدم الكامل لـ ٣٦ مبنى من أصل ٨٠ من المباني البارزة. لماذا؟ لأنها كانت موروثات للطائفة الشيعية.

وبالنظر لتلك التجارب، يحدد القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الأهمية المتزايدة لثلاثة مجالات للعمل.

وأول مجال من مجالات العمل الثلاثة هو جمع البيانات التقنية بشأن المعالم والمواقع الأثرية وتداول تلك المعلومات وزيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل مراقبة الأراضي عن بعد عبر السواتل من أجل تقييم الأضرار المحتملة تقييماً منهجياً ومعقولاً. ومن الأمثلة على ذلك التحقيق الذي أجري بشأن تراث محافظة نينوى إبان فترة احتلال العراق الذي تم الاضطلاع به ليس بفضل صورٍ التُقطت بالسواتل فحسب، بل استناداً كذلك إلى أطلس قيّم عن علوم الآثار كانت قد أعدّته الإدارة العراقية في السبعينات.

والمجال الثاني هو تحسين التنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون والهيئات القضائية المخصصة لمكافحة الجرائم الدولية ومنع الحفريات غير القانونية، وتنسيق الإجراءات الجمركية ومراقبة تجارة القطع الأثرية.

أما المجال الثالث فهو تقديم الدعم إلى إدارات الأقاليم المتضررة من خلال تيسير استعادة القدرات التي كانت تتمتع بها قبل الأزمة على نحو سريع. والأهم من ذلك، يجب ألا ينقطع احترامالحساسيات والهويات. فلكل بلد قوانينه الخاصة به والبنى الإدارية التي تلائم تقاليده. والواقع أن القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) يدعو المجتمع الدولي على نحو صائب إلى تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في تنفيذ حماية التراث الثقافي، في ظل احترام سيادة جميع الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بيانكي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن تقديري للرئاسة الإيطالية على عقد هذه الإحاطة الإعلامية الهامة، وأشكر وكيل الأمين العام السيد فلاديمير فورونكوف، ووكيل الأمين العام، السيد يوري فيدوتوف. وأود أيضا أن أشكر المديرة العامة لليونيسكو، السيدة أودري أزولاي وأهنئها على توليها مسؤولية المنصب الجديد، والسيد يورغن شتوك، الأمين العام للإنتربول، والسيد أليساندرو بيانكي، قائد مشروع حماية التراث الثقافي التابع لوزارة الثقافة الإيطالية، على إحاطتيهما الإعلاميتين المستنيرتين. وإننا نشيد بكل الجهود التي يبذلونها لحماية تراث البشرية الثقافي المشترك واستعادته.

ولذلك، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام (S/2017/969) عن تنفيذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، إذ أنه يتيح لنا دراسة المسألة على نحو شامل وتقييم خطورتها ونطاقها. وسعياً إلى تنفيذ الإجراءات العالمية، من الضروري أن تدرك جميع الدول أهمية حفظ التراث الثقافي والتاريخي وإعادة إحيائه في كل بلد على حدة وفي العالم برمته. فالتراث يحمل في طياته القواعد الثقافية والحضارية لكل أمة. ويُفضي تدمير التراث حتما إلى فقدان المجتمع لروحَه وأخلاقه وثوابته، وبالتالي، هويته ونزاهته. ولذلك نعتقد أن حماية التراث الثقافي وتعزيز التعددية أمر أساسي لتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة.

وتشيد كازاخستان بالدور المتميز الذي تضطلع به اليونيسكو في حماية التراث الثقافي واستعادته على الصعيد العالمي. ونؤيد بقوة تنفيذ أنشطة اليونيسكو في مجال حماية الثقافة وتشجيع التعددية الثقافية في حالات النزاع المسلح. وبالمثل، فإننا نؤيد كل التأييد المبادرات الأخرى الجديرة بالثناء، مثل حملة ”متحدون مع التراث“، وندعو إلى زيادة التبرعات المقدمة إلى صندوق الطوارئ للتراث التابع لليونيسكو. وفي هذا الصدد، فإننا نقر بوجه خاص بالنداء إلى حماية الثقافة وتشجيع التعددية الثقافية بوصفهما أساس السلام الدائم، الذي بادرت به إيطاليا والذي ينبغي لجميع الدول الأعضاء التعاون بشأنه.

وحتى تكون التدابير العالمية التي نتخذها قوية وفعالة، نقترح أن تضطلع جميع الدول الأعضاء بالتصديق على جميع الصكوك القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتراث الثقافي، ومواءمتها، بما أن تهريب القطع الأثرية عابر للحدود. وعلى كل الدول أيضاً الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح. وبالمثل، عليها كذلك الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٧٠ بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة.

ونتفق مع مقدميْ الإحاطتين الإعلاميتين على أنه لضمان التنفيذ الفعال، يجب على كل بلد أن يعزز مؤسساته وآلياته من خلال توفير وحدات متخصصة وأدوات مناسبة وما يلزم من التدريب لكل من القوات الجمركية، ومراقبة الحدود، وأجهزة إنفاذ القانون والسلطات القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنفَّذ نظم الجزاءات على نحو صارم من خلال تجريم الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية بحزم. ولا يسعنا إلا أن نتفق مع مقدميْ الإحاطتين الإعلاميتين على أننا في حاجة إلى العمل عن كثب مع الرابطات المهنية وأسواق الآثار وتجار القطاع الخاص، من أجل إعداد جرد لتلك القطع الأثرية والمواقع التراثية، وتوثيقها. ولن تثمر جهودنا إلا إن واكبها وعي من المجتمع المحلي، وتثقيف بهذا الشأن، وحظيت بمزيد من الدعم العام، يُتيح وضع حدّ لهذه الآفة.

ونشكر اليونيسكو على المساعدة التي قدمتها إلى الدول الأعضاء في تنفيذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) على الصعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. ونعرب عن امتناننا بوجه خاص لتنظيمها المؤتمر دون الإقليمي بشأن تحسين التدابير المتعلقة بحماية التراث الثقافي في آسيا الوسطى، في ألماتي، في حزيران/يونيه. وساعد هذا المؤتمر على وضع آليات أفضل وتحسين التعاون على الصعيد دون الإقليمي من أجل التصدي للتحديات ذات الصلة بتنفيذ المعايير القانونية الدولية القائمة.

ونود أن نشير إلى العمل الأساسي الذي يضطلع به الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتيسير التعاون الدولي من أجل منع التدمير المتعمد للتراث الثقافي وكفالة الخضوع للمساءلة عن هذه الجرائم. ويتشاطر بلدي رأي الأمين العام بأن التحدي الرئيسي الذي يواجه إنفاذ القانون هو عدم إيلاء الدول الأعضاء هذه الجريمة حقّها من الأولوية، وهو رأي علينا أن نصغي إليه. ونؤيد الجهود التي يبذلها الإنتربول، كما عرضها السيد يورغن شتوك، لإنشاء وحدات

متخصصة وقواعد بيانات وطنية مخصصة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، فضلاً عن نشر كتيبات تتضمن إحصاءات تتعلق بالجرائم المرتكبة في هذا الصدد. وسيتيح ذلك للإنتربول تعزيز عملياته على الصعيد الإقليمي، وتبادل معلومات حساسة بشأن القنوات المستخدمة لتصدير القطع المسروقة بطرق غير مشروعة. ونؤيد أيضا التوصيات التي قدمها فريق الدعم التحليلي والرصد للدول الأعضاء بشأن العمل بنشاط على تبادل المعلومات المتعلقة بالقطع الأثرية المضبوطة عن طريق قاعدة بيانات الإنتربول الخاصة بالأعمال الفنية المسروقة، والمعلومات بشأن المضبوطات والتحقيقات عن طريق برنامج أركيو ”ARCHEO“ التابع لمنظمة الجمارك العالمية.

وبوصف كازاخستان عضوا في الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، وفي اتفاقيتي عام ١٩٥٤ وعام ١٩٧٠ المذكورتين آنفاً، فإنها ستواصل دعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي، الذي يمثل إرث البشرية قاطبةً وثراءها.

السيد هوشينو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر مقدميْ الإحاطتين الإعلاميتين على حماسهما وأفكارهما المستنيرة.

يمثل التراث الثقافي تاريخ أمة أو دولة وهويتها. وفي الوقت نفسه، فهو يجسد قيمنا الإنسانية المشتركة. ومع ذلك، وكما اتضح في أفغانستان وسورية والعراق وليبيا ومالي وفي العديد من الأماكن الأخرى في العالم، فإننا نواجه واقعا قاسيا تستهدف فيه الجماعات الإرهابية التراث الثقافي لتدميره ونهبه وتهريبه، باعتبار ذلك أسلوباً من أساليب الحرب. وتدين اليابان بشدة تلك الأعمال الشنيعة.

ولهذا، فإن حماية التراث الثقافي ليس مجرد مسألة ثقافية، بل أكثر من ذلك. إنها مسألة سلام وأمن. علينا ألا نهمل الجانب الثقافي عندما نتحدّث عن السلام والأمن. وعليه، تشيد اليابان بالرئاسة الإيطالية لطرحها هذا الموضوع الهام مرة أخرى في مجلس الأمن.

وما برحت اليابان تولي التعاون الدولي من أجل حماية التراث الثقافي اهتماما خاصا، والدليل على ذلك هو الشراكة التي أقمناها مع القطاع العام والخاص والأكاديمي لترميم موقع أنغكور وات في كمبوديا، ولصون موقع باميان في أفغانستان، وغيرهما من المشاريع. ومن خلال تلك الجهود، أدركنا أن حماية التراث الثقافي إنما هو شكل من أشكال بناء سلام القلوب والعقول. ومما لا شك فيه هو أنه يسهم في إعادة الإعمار والحفاظ على السلام في أي بلد أو دولة. واستنادا إلى تجاربنا، أود أن أعرض عددا من الرؤى التي تريد اليابان أن تتشاطرها مع أعضاء المجلس.

أولا، تؤكد اليابان مجدداً التزامها التام بتعزيز تعميق المعايير الدولية وتنفيذها وإضفاء طابعً عالمي عليهاً. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان باعتماد القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، بوصفه خطوة هامة اتُخذت من الناحية المعيارية. واليابان عازمة على تنفيذ الالتزامات المنبثقة من القرار على نحو مطرد. واليابان دولة طرف في اتفاقية عام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، وفي اتفاقية عام ١٩٧٠ بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة.

وضمن الأطر القانونية تلك، اعتمدنا طائفة من التدابير المحلية. وأود أن أشجع الدول الأخرى التي لم تصبح بعد أطرافاً في تلك الاتفاقيات على الانضمام إلينا في جهودنا.

ثانياً، لا بد لنا من تطبيق الاستجابة للعدالة الجنائية على الصعيد العالمي التي تركز على مساءلة الجناة. والتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول، لمساعدة

الدول الأعضاء أساسي لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، تابعت اليابان عن كثب المجريات القضائية في مالي، حيث قضت المحكمة الجنائية الدولية بالسجن لمدة تسع سنوات على شخص مسؤول عن مهاجمة المباني الدينية في تمبكتو، وأصدرت أوامر بجبر الضرر. وهذا أول حكم يبين بوضوح أن تدمير التراث الثقافي يشكل جريمة حرب، وينبغي مساءلة مرتكبيها.

ثالثاً، ينبغي تشجيع المحافظة على التراث الثقافي من خلال بناء القدرات. وقد أنشأت حكومة اليابان صندوق اليونسكو الاستئماني الياباني لحفظ التراث الثقافي العالمي في عام ١٩٨٩، استجابة لقرار الحكومة الذي حدد الإسهامات الثقافية باعتبارها من مجالات التعاون الدولي ذات الأولوية. وساهمنا في هذا الصندوق بحوالي ٦٨ مليون دولار حتى الآن لصالح ٤٤ مشروعاً في ٦١ بلداً.

أخيراً، أود أن أشدد على أهمية تعزيز الشراكات، إذ نحتاج إلى استجابة شاملة متعددة الجوانب في مجال حماية التراث الثقافي. وإن تبادل المعلومات والتنسيق بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، مثل قطاع السياحة والمتاحف والتجار، أمر مهم للغاية.

ختاماً، أود القول إن تعزيز احترام الثقافات الأخرى هو نقطة انطلاق أساسية لنجاح أعمالنا الجماعية. واليابان ملتزمة تماماً بالمشاركة والتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء لحماية التراث الثقافي وإحباط الفظائع التي يرتكبها الإرهابيون والمتطرفون العنيفون، مع التركيز على النقاط الأربع التي ذكرتها آنفاً.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أثني على إيطاليا لالتزامها الدائم بمسألة حماية التراث الثقافي المعرض للخطر. وتتشاطر فرنسا وإيطاليا دائماً هدف حماية تراث البشرية. وهذا الهدف متأصل بعمق في حمضنا النووي المشترك، وهو ما دفعنا في آذار/مارس إلى العمل معاً على صياغة مشروع القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، الذي كان أحد مخرجات المؤتمر الدولي المعني بالحفاظ على التراث الثقافي في مناطق النزاع، المعقود في أبو ظبي. وكما قال آخرون، هذا أول قرار يكرس كلياً لحماية التراث في حالات النزاع، ويغطي للمرة الأولى جميع الأخطار التي تتهدد التراث، سواء أكانت تشكلها جماعات إرهابية أم لا.

واسمحوا لي أيضا أن أحيي السيدة أودري أزولاي، وأرحب بها في الأمم المتحدة بعد إحاطتها الإعلامية الأولى أمام مجلس الأمن بصفتها المدير العام لليونسكو، وهو أمر يتسم بأهمية خاصة. وأتمنى لها كل التوفيق في مهامها الجديدة. وأود أيضا أن أشكر السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام ورئيس مكتب مكافحة الإرهاب؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد يورغن شتوك، الأمين العام للإنتربول؛ والسيد أليساندرو بيانكي، رئيس مشروع حماية التراث الثقافي في وزارة الثقافة الإيطالية، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة على نحو خاص.

وبالنسبة لفرنسا، أسوة بالأمم المتحدة، فإن مسألة حماية التراث الثقافي ما فتئت تشكل أولوية قصوى، بالنظر إلى البعد الأساسي والوجودي الذي تمثله. وسوف أقصر ملاحظاتي على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، أود أن أدلي بملاحظة. فعلى الرغم من جهودنا، يظل التراث الثقافي مهدداً بشدة اليوم، لا سيما في حالات النزاع المسلح. ففي باميان وتمبكتو وتدمر ونينوى والموصل وأربيل – لا تنفصنا الأمثلة، للأسف، على تدمير التراث الثقافي على يد الجماعات المسلحة أو الجماعات الإرهابية. وإلى جانب قضية الحضارة، فإن حماية التراث مسألة أمنية أيضاً لأن الاتجار غير المشروع بالمقتنيات الثقافية المنهوبة يمول الشبكات الإرهابية وبشكل عاملاً في تطور النزاعات المسلحة. والإيرادات المتأتية من الاتجار بالتراث الثقافي تعزز الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية. والممتلكات الثقافية المسروقة من بلدان مزقتها الحروب

تؤدي بدورها إلى تأجيج النزاعات. ولذلك، دعمت فرنسا إمكانية قيام بعض عمليات حفظ السلام بتقديم المساعدة إلى سلطات البلدان المعنية في حماية المواقع الثقافية والتاريخية.

وكما ذكرت المدير العام لليونسكو، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تعمل بشكل وثيق مع اليونسكو بالفعل لدعم سلطات مالي في حماية ثراء تراثها الثقافي الملموس وغير المادي وتثمينه. والقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) يفتح المجال أمام إمكانية إدراج هذا الدعم لسلطات البلدان المعنية ضمن ولايات عمليات حفظ السلام الأخرى، بناء على طلب مجلس الأمن. ومن هذا المنطلق، لا بد أن يظل المجتمع الدولي برمته في حالة تعبئة بالكامل.

ثانياً، سأتطرق إلى التزام فرنسا. على الصعيد الأوروبي، سعينا بدأب إلى اقتراح الصك المجتمعي الجديد المكرس لمراقبة استيراد البضائع الثقافية، الذي يناقش نصه حالياً في بروكسل. وعلى الصعيد الوطني، تنفذ فرنسا عدداً من التدابير المتسقة مع أهداف القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧). ولن أعددها جميعاً، ولكن سأتطرق إلى اثنين ملموسين بشكل خاص.

ويتمثل التدبير الأول في تعزيز التشريعات الفرنسية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وعلى سبيل المثال، فإن قانون ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بشأن مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتمويله يستحدث جريمة جنائية جديدة بغية المعاقبة على المشاركة المتعمدة في الاتجار بالممتلكات الثقافية من مناطق تنشأ فيها منظمات إرهابية. ويكمل تلك الأحكام ويعززها قانون ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، برعاية وزارة الثقافة، وينص بصورة خاصة على فرض الرقابة الجمركية على استيراد البضائع الثقافية. والمثال الثاني يختص بتعاون دوائر الشرطة الفرنسية، وبخاصة المكتب المركزي لمكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية، مع الإنتربول من خلال تبادل المعلومات، ولا سيما في سياق التحقيقات، بفضل نظام الاتصالات المتكامل والآمن للمنظمة.

وعلى الصعيد الدولي، بادرت فرنسا والإمارات العربية المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي في أبو ظبي في أواخر عام ٢٠١٦، وفي هذا المؤتمر جمعنا الدول والمؤسسات العامة والشركاء من القطاع الخاص والعلماء والمنظمات غير الحكومية الرئيسية من أجل إنشاء تحالف دولي لحماية التراث الثقافي المهدد. وأطلق مؤتمر أبو ظبي، كما ذكرت السيدة أزولاي، مبادرتين غير مسبوقتين. الأولى، إنشاء شبكة من الملاذات الآمنة لإيواء الممتلكات الثقافية المهددة، والثانية إنشاء التحالف الدولي من أجل حماية التراث الثقافي في مناطق النزاع. وقد ساهمت فرنسا بالجزء الأول من تعهدها، وبدأ العمل في تشكيل مجلس الأمناء. وستكون اليونسكو أيضاً عضواً غير مصوت في هذا التحالف.

وكل هذه المبادرات مكملة لاستراتيجية اليونسكو تعزيزاً لعملها في مجال حماية التراث الثقافي وتعزيز التنوع الثقافي في النزاعات المسلح، وهو ما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية القائمة. وتواصل فرنسا أيضاً تعاونها مع اليونسكو من خلال عدد من الإجراءات على الصعيد الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان التي يتعرض تراثها للخطر، وخاصة من خلال تدريب المهنيين في مجال التراث ومدراء الشرطة والجمارك.

وأخيرا، وهذه ستكون آخر ملاحظة لي، أود أن أشدد على الدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في حماية التراث الثقافي المعرض للخطر. ويشكل القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) خطوة تاريخية نحو الأمام في كفاحنا المشترك لحماية التراث المهدد بالخطر. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالدور الذي اضطلعت به السيدة أودري أزولاي. وقد حث القرار الدول ومنظومة الأمم المتحدة على مضاعفة الجهود المبذولة وضمان اتساقها.

وأشيد بالدور الأساسي الذي تضطلع به اليونسكو في حماية التراث وتعزيز التنوع الثقافي بوصفه أداة لتحقيق السلام وضميرا أخلاقيا للبشرية، وأُذكر بأن الثقافة تربط الرجال والنساء بتاريخهم وأرضهم وتغزل نسيج مجتمعاتهم في المستقبل. وبفضل

اليونسكو، التزمت الدول بذلك من خلال اعتماد اتفاقات هامة للحفاظ على تراثنا المشترك. وتكتسي ولاية هذه المؤسسة أهمية أكبر من أي وقت مضى في عالم يجري فيه التشكيك في القيم التي تجسدها منذ إنشائها.

وبالإضافة إلى الترحيب باعتراف القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) بضرورة محاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب ضد التراث الثقافي، تشيد فرنسا بتعزيز الشراكة مؤخرا بين اليونسكو والمحكمة الجنائية الدولية. فهذا تطور إيجابي للغاية ويبعث برسالة قوية إلى الجماعات المسلحة والإرهابية التي تهدد التراث الثقافي. وعلاوة على ذلك، فإنه يؤكد أحدث ما قامت به المحكمة بشأن هذا الموضوع، بالتعاون مع اليونسكو وفرنسا على وجه الخصوص.

كما أود أن أشيد بعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وكلاهما يؤدي دورا حاسما في منع الاتجار بالممتلكات الثقافية عن طريق إذكاء وعي الدول بهذه المشاكل التي لا تزال غير معروفة إلى حد كبير، وذلك من خلال المساعدة التقنية أو التعاون القانوني والشُرَطي.

وأخيرا، فإن فريق الخبراء، التابع للجنة العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، يقوم بعمل تحليلي ممتاز بشأن استخدام الجماعات الإرهابية للاتجار بالسلع الثقافية. ومن الضروري أن يواصل مجلس الأمن دعم خبرات الفريق والاعتماد عليها.

وثمة دور حيوي لكل هذه المنظمات والكيانات. ويدعو القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) هذه المنظمات والكيانات والدول الأعضاء إلى تنسيق عملها على نحو أفضل وضمان اتساق النُهج التي تتبعها. إننا نتحمل مسؤولية جماعية عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ومنع تدمير التراث الثقافي بفعل محاولات قاتلة لإنكار التاريخ ومنع استخدامه في تمويل الإرهاب وتأجيج النزاعات. وستواصل فرنسا القيام بدورها في هذه الجهود، وتأمل أن يظل مجلس الأمن ملتزما بصورة كاملة بشأن هذه المسألة الحاسمة.

السيد ألِن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية والأمين العام على تقريره (S/2017/969). فهو يقدم موجزا شاملا للإجراءات التي اتخذها الكثيرون منا لحماية مواقع التراث الثقافي منذ اتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، وربما الأهم من ذلك، ما يمكننا أن نفعله جميعا لمنع حدوث المزيد من الدمار.

مع تفجر النزاعات في معظم أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا في السنوات الأخيرة، لم يسع الإرهابيون إلى تدمير أساليب الحياة التي اخترناها لأنفسنا في الوقت الحالي فحسب، بل وتراثنا والسجلات التي تبين طريقة عيش البشرية في الماضي أيضا. وهذه المحاولة للقضاء على ثقافات لا يملكونها – سواء من خلال الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي أو جرائم الحرب – كثيرا ما تتواكب مع تدمير التراث الثقافي والهوية الثقافية. وعلى نحو ما شهدنا في تدمر ونمرود وتمبكتو، لا تقتصر هذه الجماعات الوحشية على هدم الآثار فحسب، بل وتتربح من الاتجار بآثار ينبغي أن تكون ملكا للجميع وليس لأفراد أنانيين. وبهذه التجارة، فإنهم يمولون المزيد من أنشطتهم، سواء كانت المحاولات الرامية إلى توسيع رقعة الأراضي الخاضعة لسيطرتهم أو بث الرعب في الخارج أو نشر دعايتهم.

ولهذا، فإننا نرحب ترحيبا خاصا بالحكم الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية على شخص أدين بتوجيه هجمات استهدفت مبان تاريخية ودينية في تمبكتو، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، ونشجع المحكمة على محاكمة جميع الأفراد الضالعين في هذه الجريمة ليكون ذلك رادعا لمن قد تسول لهم أنفسهم القيام بأعمال مماثلة في المستقبل. كما نرحب بمشاريع التعليم والتوعية المدرجة في تقرير الأمين العام. وأود أن أثني

على إيطاليا لقيادتها في مجال حماية التراث الثقافي. وبالإضافة إلى اتخاذ إجراءات دولية موحدة من خلال الصكوك القانونية والقضائية، فإن الإجراءات العملية من هذا القبيل تمثل أمرا أساسيا لدعم البلدان الأكثر عرضة للخطر.

وأود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة السيدة أودري أزولاي على انتخابها مديرا عاما لليونسكو وفي الترحيب بها اليوم. ونعتقد أن لليونسكو دورا هاما في هذا المجال. ونشجع المديرة العامة الجديدة على استعراض أنشطة اليونسكو بهدف تركيز الموارد على البرامج والمشاريع التي سيكون لها أكبر الأثر والتي يمكن إظهار قيمتها قياسا بالأموال التي أُنفقت عليها.

ولضمان إحراز تقدم، يجب أن يوازي التمويل الحكومي استثمارات من قبل المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص. وأثني على الصناديق والمؤسسات التي تقدم بالفعل الدعم للعمل في هذا المجال. ونحن بحاجة إلى أن تحذو المزيد من المنظمات حذوها وأن تعمل في شراكة مع الحكومات الوطنية والوكالات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني لحماية تراثنا المشترك لما فيه صالح البشرية.

أود أن أتناول الإجراءات التي تتخذها المملكة المتحدة على الصعيد الوطني في هذا المجال في بضع دقائق. منذ اتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، صدقنا على اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح وانضممنا إلى البروتوكولين الملحقين بهذه الاتفاقية التي ترجع إلى عام ١٩٥٤. وهذا يدل على الأهمية التي نوليها للتصدي بقوة لتدمير الإرهابيين واللصوص وسائر القوى الخبيثة للتراث الثقافي.

وتواصل وكالاتنا لإنفاذ القانون جهودها الرامية إلى منع دخول القطع الأثرية إلى المملكة المتحدة أو الخروج منها بشكل غير مشروع. ونظرا لحجم سوق التحف الأثرية في المملكة المتحدة، نأمل أن يظل ذلك ذا تأثير كبير. كما أنشأنا صندوقا لحماية الثقافة، بتمويل مبدئي قدره ٤٠ مليون دولار، وهو يساعد بالفعل على حماية وحفظ التراث المعرض للخطر في مناطق النزاع ويوفر المهارات والخبرات التي تمس الحاجة إليها لضمان حماية تراثنا المشترك من أجل الأجيال المقبلة.

وسيؤدي ذلك أيضا دورا هاما في حالات ما بعد انتهاء النزاع وفي دعم المصالحة بين المجتمعات المحلية والدول. ونحن نعلم أن المواقع التراثية التي تتوفر لها الحماية المناسبة يمكن أن تعود بمنافع اقتصادية واجتماعية، عن طريق السياحة المستدامة على سبيل المثال. وصندوقنا لحماية الثقافة يدعم بالفعل مشاريع في أفغانستان ولبنان ومصر والسودان واليمن وتركيا، كما أننا حريصون على دعم مشاريع أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولذلك فإننا ندرس توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل مناطق أخرى يتعرض فيها التراث الثقافي للخطر.

وعلى نحو ما يوضح تقرير الأمين العام، فقد تعرضت مواقع التراث العالمي وغيرها من المعالم والقطع الأثرية الهامة للتدمير المتعمد. وينبغي لنا ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع تكرار هذه الأعمال. وستتغلب حضارتنا وتعليمنا وتراثنا الثقافي المشترك على ما يرتكبه الإرهابيون من تدمير وهمجية وتقسيم.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الإيطالية على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية اليوم، وكذلك على مناصرة حماية التراث الثقافي في حالات النزاع. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيدة أودري أزولاي وأن أهنئها على انتخابها مؤخرا لمنصب مدير عام اليونسكو.

رحب بالتقرير الأول للأمين العام (S/2017/969) عن تنفيذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، والذي يبين أن التراث الثقافي المدرج في قائمة اليونسكو للتراث العالمي المعرض للخطر في العراق وليبيا وسورية واليمن لا يزال يتعرض للتخريب والنهب والتدمير والتنقيب بصورة غير مشروعة بسبب النزاعات المسلحة. كما أن أعمال نهب وتهريب الآثار الثقافية والاستغلال المستمر للمواقع

الثقافية من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في كل من سورية والعراق، فضلا عما يقوم به تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في اليمن، تثير قلقا بالغا. ولا يزال الاتجار بالتراث الثقافي يولد دخلا للجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية، لتمويل أنشطتها.

وفي هذا السياق، نحيط علما مع التقدير بالتطورات الإيجابية التي حصلت قبل ومنذ اعتماد مجلس الأمن القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، وشملت بناء القدرات المؤسسية، والمساءلة التشريعية، وتدابير الإنفاذ، الموجهة نحو المزيد من التعزيز لحماية التراث الثقافي. ونرحب أيضا بالعمل الذي اضطلعت به اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية لتحقيق تلك الغاية.

إن جميع الأطراف في نزاع من النزاعات المسلحة ملزمة بعدم توجيه الأعمال القتالية إلى الممتلكات الثقافية، وعدم استخدام الممتلكات الثقافية للأغراض العسكرية، وتجنب إلحاق أضرار عرضية بتلك الممتلكات ما لم توجد مناطق مجاورة لأهداف عسكرية أو أملت ذلك الضرورات العسكرية. ويتطلب ضمان تلك الحماية للتراث الثقافي في النزاعات المسلحة، اتباع نهج شامل يشمل مجموعة واسعة من التدابير الرامية إلى تعزيز إطار الحماية للتراث الثقافي وكفالة المساءلة عن الممتلكات.

ونحن نسلم بأن المسؤولية الأولية عن حماية التراث الثقافي من التلف والتدمير والنهب تقع على عاتق الدول نفسها. كما أنها ملزمة باتخاذ جميع التدابير اللازمة في إطار تشريعاتها الجنائية لمقاضاة ومعاقبة الأفراد أو الجماعات أو الكيانات المسؤولة عن التدمير والنهب والضرر أو الاتجار بالتراث الثقافي. لكن ذلك يتطلب تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، كما يشير تقرير الأمين العام. إن تعزيز ذلك التعاون، بما في ذلك في سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧) مهم، ومن شأن هذه الجهود أن تكمل التدابير المتخذة على الصعيدين الدولي والإقليمي، ويجوز أن تشمل التعاون القضائي وإنفاذ التشريعات وتوفير الحماية المؤقتة، من بين أمور أخرى.

وكما جرى التأكيد في القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، يمكن أيضا لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عند التكليف بها، الاضطلاع بدور بالغ الأهمية في مساعدة السلطات ذات الصلة، بناء على طلبها، في حماية التراث الثقافي من التدمير والتنقيب غير المشروع والنهب والتهريب في سياق النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، نحيط علما مع التقدير بالدعم الذي قدمته اليونسكو لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفي رأينا، بالإضافة إلى تكليف بعثات حفظ السلام بمساعدة الدول في حماية التراث الثقافي في النزاعات المسلحة، يمكن لمجلس الأمن الإسهام بقدر كبير في حماية التراث الثقافي ومنع الاتجار به أو سرقته أو نهبه من قبل الجماعات المسلحة والإرهابيين. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الدور الهام الذي لا يزال فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، يقوم به لتحقيق هذه الغاية بتزويد اللجنة بالمعلومات ذات الصلة بشأن التجارة غير المشروعة في الممتلكات الثقافية من أجل إدراج محتمل في قوائم اللجنة، وفقا للقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧).

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتشديد على أهمية مواصلة تنفيذ ومتابعة التدابير المحددة بموجب القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) والأطر القانونية الدولية ذات الصلة لمواصلة تعزيز حماية التراث الثقافي في سياق النزاعات المسلحة.

السيد وو هيتاو (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرتكم سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة المفتوحة اليوم، بشأن

منع تدمير التراث الثقافي والاتجار به على يد الجماعات الإرهابية وفي حالات النزاع المسلح. ونود أن نشكر وكيل الأمين العام فورونكوف، والمديرة العامة أزولاي، والمدير التنفيذي فيدوتوف، والأمين العام ستوك، والسيد بيناشي، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن تراثنا الثقافي الثري هو تحديدا نسيج الحضارة البشرية وتجسيد للمساواة والتسامح والتنوع الثقافي. لقد شهدنا في السنوات الأخيرة، تواتر أعمال التدمير لنماذج ثمينة من التراث الثقافي على يد الجماعات الإرهابية وأثناء النزاعات المسلحة. إن الجماعات الإرهابية تستخدم التهريب والاتجار بالتراث الثقافي كمصدر للتمويل. ولا يهدد ذلك السلام والأمن الدوليين فحسب، بل ويبين ازدراء للثقافات والحضارات في العالم. وينبغي للمجتمع الدولي بشكل جماعي اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة هذا التدمير على يد الجماعات الإرهابية، وقطع أي قنوات تستخدمها لتهريب التراث الثقافي أو الاتجار به، وحماية التراث الثقافي في حالات النزاع.

أولا، ينبغي أن ننفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بجدية ونستفيد استفادة كاملة من آليات المجلس ذات الصلة. إن القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) يوفر إطارا للتعاون بشأن حماية التراث الثقافي. وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن هذه المهمة، ويتعين عليها العمل على التنفيذ الفعال لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحسين تشريعاتها المحلية، وإنشاء آليات إنذار مبكر، وتعزيز إنفاذ القانون، والتصدي بحزم لتدمير الجماعات الإرهابية للتراث الثقافي أو تهريبه. وينبغي لمجلس الأمن والآليات التابعة له الاضطلاع بدورهم الكامل من خلال مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها وقطع جميع قنوات تمويل الإرهابيين التي تستغل التهريب أو الاتجار بالتراث الثقافي.

ثانيا، يجب علينا اتخاذ تدابير فعالة لحماية التراث الثقافي في مناطق النزاع وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد. تواجه البلدان في حالات النزاع تحديا أخطر يتمثل في حماية تراثها الثقافي. وينبغي أن تضع البلدان المتضررة سياسات أمنية من أجل حماية التراث الثقافي والمشاركة في أطر التعاون الدولي ذات الصلة في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه البناء على أساس احترام سيادة البلدان في حالات النزاع وملكيتها للتراث الثقافي. وعلى اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، الاستفادة من مزايا كل منها، عن طريق إنشاء قواعد بيانات بشأن الأنشطة الإجرامية مثل الاتجار غير القانوني، وتبادل المعلومات الاستخباراتية والمعلومات، وتوليد الضغوط الدولية لحماية التراث الثقافي في حالات النزاع.

ثالثا، ينبغي أن نقوم بتيسير الحوار بين الحضارات وتعزيز الاستقرار والتنمية في مناطق النزاع. وينبغي للبلدان أن تعزز جماعيا تنوع الحضارات في جميع أنحاء العالم، وتعزز الاحترام المتبادل والتشاور على قدم المساواة من أجل معالجة الثغرات والنزاعات من خلال تبادل الآراء والتعلم المتبادل بين الحضارات. وينبغي لجميع الأطراف الدعوة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ومساعدة البلدان في حالات النزاع، على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، على تعزيز العمليات السياسية وتحقيق المصالحة الوطنية بغية استعادة السلام والاستقرار في أسرع وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي مساعدة البلدان المتضررة على تحسين قدراتها الإنمائية لتمكينها من التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتخفيف بسرعة من حدة الفقر وتحقيق الازدهار المشترك.

إن التراث الثقافي هو إرث مشترك للبشرية والإرهاب عدوه المشترك. وما فتئت الصين تدعم وتشارك بنشاط في التعاون الدولي الذي يرمي إلى حماية التراث الثقافي المعرض للخطر. ونحن على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأخرى من أجل مواصلة الإسهام في منع تدمير التراث الثقافي والاتجار به على يد الجماعات الإرهابية في حالات النزاع المسلح.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس، وإيطاليا على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيدة أودري أزولاي وأهنئها على انتخابها مؤخرا لمنصب المديرة العامة لليونسكو. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات الاعلامية على إسهاماتهم الهامة. لقد أثرت وجهات نظرهم التي تشاطروها مع المجلس بقدر كبير مناقشتنا اليوم.

وكما سمعنا، فإن لتدمير ونهب التراث الثقافي والاتجار به على يد الجماعات الإرهابية في حالات النزاع المسلح آثارا فورية وطويلة الأجل على حد سواء. ونكرر إدانتنا الثابتة لتلك الممارسات البغيضة والشنيعة. وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2017/969)، يطرح تدمير التراث الثقافي والاتجار به، إشكالا خاصا في العراق وسورية واليمن وليبيا، حيث تضررت مواقع أثرية بشكل دائم، أو فقدنا تراثا مشتركا إلى الأبد. وعلى الرغم من أن تنظيم داعش قد أبعد إلى حد كبير، من الأراضي في العراق وسورية، تؤكد التقارير التي تفيد باستمرار ضبط الآثار القادمة من تلك المناطق، الحاجة إلى اهتمامنا المستمر.

فقد أثبت التاريخ أن التراث الثقافي غالبا ما يكون مستهدفا في حد ذاته. ولذلك فإن استمرار الجهود الوقائية لحماية التراث الثقافي أمر أساسي، بما في ذلك تلك التي اقترحها الأمين العام في تقريره (S/2017/969) بشأن تنفيذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، الذي اتخذ في وقت سابق من هذا العام. إننا نشيد بالدور القيادي الذي تضطلع به اليونيسكو بوصفها وكالة لتحديد المعايير لحماية التراث الثقافي، ونرحب بجهودها في مكافحة تدمير التراث الثقافي والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. والسويد تدعم عمل اليونيسكو في هذا المجال دعما قويا. وقد كان من دواعي سرورنا أن ننضم إلى الدول الأطراف في البروتوكول الثاني لاتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، بعد التصديق عليها مؤخرا.

كما أظهرنا بوضوح هنا اليوم، فإن هناك العديد من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية التي تؤدي دورا هاما في حماية التراث الثقافي. وقد كان من الأمثلة الإيجابية على ذلك عملية باندورا، وهي عملية مشتركة بين الإنتربول ومكتب الشرطة الأوروبي نفذت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بالتعاون مع كثير من الدول الأعضاء واليونيسكو والمنظمة العالمية للجمارك، وقد أسفرت عن ضبط عدد كبير من الأعمال الفنية والسلع الثقافية، فضلا عن عدد كبير من الاعتقالات.

وقد ظلت السويد تولي اهتماما متزايدا للاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وجرائم التراث الثقافي. وكما ذكرت المديرة العامة أزولاي، فقد أنشئت وحدة خاصة بجرائم الأحياء البرية والتراث الثقافي داخل قوة شرطتنا الوطنية في عام ٢٠١٦. كما أن هناك منسق وطني مكرس داخل هيئة الشرطة السويدية يعمل على الاستراتيجيات والتطورات في الميدان، ونحن نواصل جهودنا لزيادة فهم هذه المسائل وسط المواطنين السويديين الذين يسافرون إلى مناطق النزاع، فضلا عن تدريب موظفي الجمارك على لوائح التصدير والاستيراد المتعلقة بالممتلكات الثقافية.

وكما هو الحال فيما يتعلق بجميع أشكال الاتجار، من الضروري أن ننظر في جانب الطلب على التجارة. فالعبء لا يمكن أن تتحمله البلدان المتضررة من الحرب أو الإرهاب وحدها. ولذلك السبب، نرحب بكون تقرير الأمين العام يتناول دور سوق الفن والآثار. وقد فتح مجلس التراث الوطني السويدي حوارا مع تجار سويديين رئيسيين في مجال الفنون والتحف بغية إذكاء وعيهم بقرارات مجلس الأمن، بهدف تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. كما أن تنقيح تشريعات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب يخلق محفزات أقوى للقطاعين الخاص والعام للعمل معا بشأن هذه القضايا.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا نحيط علما بصفة خاصة بتوصيات الأمين العام المتعلقة بتدريب الموظفين على حماية التراث الثقافي وعلى تخطيط العمليات التي تسبق تحديد الولايات وإنشاء بعثات جديدة، عند الاقتضاء. إننا نتطلع إلى استمرار مشاركة اليونيسكو في هذا الصدد، بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والجهات الأخرى ذات الصلة.

وحيثما فشلت الجهود الوقائية، فإن المساءلة على الهجمات على المواقع التراثية الثقافية وتدميرها أمر في غاية الأهمية، ويجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. وكما أظهرت قضية المهدي، فإن المحكمة الجنائية الدولية تضطلع بدور هام حين تكون السلطات الوطنية غير راغبة أو غير قادرة على التحقيق في تلك الجرائم والبت فيها. إننا نتطلع إلى العمل الهام لآليات التحقيق الأخرى، مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة المعنية بسورية وفريق التحقيق في جرائم داعش في العراق، في مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم.

وأخيرا، نرحب بحرارة بدعوة الأمين العام إلى تعزيز الانخراط والشراكات مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والشباب من خلال التثقيف التراثي والأنشطة الأخرى. ونأمل أن نتمكن، بفضل تقوية الصلة بتراثنا المشترك وفهمه على نحو أفضل، من تعزيز احترام التنوع الثقافي والتسامح وبناء مجتمعات شاملة للجميع، لا تساعد على حماية تراثنا الثقافي على نحو أفضل فحسب، بل تكون كذلك أقل عرضة للوقوع في براثن النزاع في المقام الأول.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفد السنغال بحرارة ويشيد بالوفدين الإيطالي والفرنسي على دعوتنا مرة أخرى، كما فعلا قبل ثمانية أشهر في ٢٤ آذار/مارس (انظر S/PV.7907) للتفكير واتخاذ إجراء استنادا إلى مبدأ المفكر الألماني هاينريش هاين، الذي يفيد بأنه ”حيثما يحرقون الكتب، فإنهم كذلك سيحرقون الناس في نهاية المطاف“. وقد أكدت الأعمال الدموية للجماعات المسلحة والإرهابيين على المسرح الدولي، للأسف، تلك الحقيقة العالمية المأساوية.

كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسيدة أودري أزولاي، المديرة العامة لليونيسكو، التي يسعدنا جدا أن نراها تعين لقيادة تلك الهيئة، وأتمنى لها كل النجاح في عملها؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد يورغين شتوك، الأمين العام للإنتربول، والسيد أليساندرو بيانكي، قائد مشروع حماية التراث الثقافي بوزارة الثقافة في إيطاليا. إن عروضهم المثيرة للإعجاب تدعو إلى إجراءات حازمة ومنسقة من قبل المجتمع الدولي من أجل منع ووقف تدمير التراث الثقافي والاتجار غير المشروع به، والمحافظة عليه أو إعادته إلى أصحابه الشرعيين، حيثما أمكن ذلك.

ولم يُترك شيء لم يُقال بشأن دور التراث الثقافي في الحفاظ على السلام والأمن، إذ أن التراث الثقافي المادي وغير المادي على السواء يشكل جزءا من هويات مجتمعات بأسرها – مجتمعات وشعوب وأمم يمثل هذا التراث نقطة مرجعية لقيمها المشتركة. وهو مصدر للتماسك والتآزر – وعلى حد وصف أحد رؤساء السنغال السابقين، ليوبولد سيدار سنغور، إرادة مشتركة في العيش معا. وقد اعترف مجلس الأمن اعترافا كاملا، باتخاذه قراره التاريخي ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، بهذا البعد الأساسي للتراث الثقافي.

إن انتشار النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى انتشار الإرهاب الدولي والتطرف العنيف، بسبب الأعمال الإجرامية للجماعات الإرهابية التي تتمثل ماركتها التجارية في تدمير ونهب الممتلكات والاتجار بها، هي أحد العوامل التي

تعرض التراث الثقافي العالمي لخطر متزايد. إن النهب المنظم والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية أصبح أسلوبا من أساليب حرب الجماعات الإرهابية، التي من ثم تستخدم العائدات لتمويل أنشطتها الإجرامية. لقد صُدمت السنغال بالدمار الشامل والنهب الوحشي الذي تقوم به هذه الجماعات الإجرامية للمواقع في أفغانستان وسورية والعراق وليبيا، ناهيك عن تدمير ٣٣٣ ضريحا لشيوخ في مدينة تمبكتو، في العام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، ساهمنا بنشاط في إصدار إعلان سانت بطرسبرغ، الذي يدين تدميرها، في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ولذا، فإن من الواضح أن حماية التراث الثقافي العالمي في حالات النزاع هي أحد التحديات الرئيسية التي يتعين على المجتمع الدولي الاستجابة لها بسرعة وعلى النحو المناسب. وقد أرسى المؤتمر الدولي لحماية التراث الثقافي المعرض للخطر في مناطق النزاع، الذي عقد في أبوظبي في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أساسا جيدا لتلك الاستجابة. ونظرا لاستمرار هذا التهديد، نعتقد أن من الضروري اتباع نهج شامل في الجهود الدولية الرامية إلى اعتماد استراتيجيات جديدة لمعالجة العنف المدمر لهذه الجماعات الإرهابية.

وفي إطار هذه الدينامية، وعلى النحو المبين في الفقرة ١٧ (ي) من القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، من المهم اتخاذ خطوات لعمل جرد دقيق بقدر الإمكان للممتلكات الثقافية وغيرها من الأشياء ذات الأهمية الأثرية والتاريخية والثقافية والدينية التي أُخذت من مكانها أو أُزيلت أو نُقلت بصورة غير قانونية من مناطق النزاع، بغية ضمان التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة المعنية والجهات الفاعلة الدولية لتسريع إعادتها إلى الوطن.

كما أننا نرحب بأهمية الفقرة ٤ من القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، التي تؤكد على أن

”الهجمات الخارجة على القانون الموجهة ضد ... المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العملية أو الخيرية، أو ضد الآثار التاريخية قد تشكل، في ظروف معينة ... جريمة حرب وأن مرتكبي هذه الهجمات يجب تقديمهم إلى العدالة“.

ولذلك، فإن الوفد السنغالي يثني مرة أخرى على قرار المحكمة الجنائية الدولية الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والذي يصنّف لأول مرة في تاريخ البشرية تدمير التراث الديني والثقافي على أنه جريمة حرب. ونتيجة لذلك القرار، حكمتْ على أحد مرتكبي هذه الأفعال، وهو أحمد الفقي المهدي، بالسجن لمدة تسع سنوات، ما وضع سابقة قانونية هامة نأمل أن تكون رادعاً في المستقبل. وتشجع السنغال على إدراج تقديم دعم للمحافظة على التراث الثقافي في ولايات بعثات حفظ السلام بغية الحفاظ على القدوة التي أرساها القرار ٢١٠٠ (٢٠١٥) – الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي – والقرارات اللاحقة ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، الذي يأذن في الفقرة ٢٢ (ج) منه، المعنونة ”دعم المحافظة على التراث الثقافي“، للبعثة المتكاملة بـ

”مساعدة سلطات مالي، حسب الضرورة وعند الإمكان، في حماية المواقع الثقافية والتاريخية في هذا البلد من الهجمات، وذلك بالتعاون مع اليونسكو“.

وذلك لأن حماية التراث الثقافي هي أولاً وقبل كل شيء مسؤولية ملقاة على عاتق الدولة التي يوجد فيها هذا التراث، ويجب على الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات الصلة أن توفر للحكومات التي تطلب ذلك كل ما تحتاج إليه من دعم ومساعدة لإنشاء آليات حماية وطنية. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء صندوق دولي لحماية التراث الثقافي المعرض للخطر. ومن المهم بنفس القدر تعزيز التعاون – الثنائي أو دون الإقليمي أو الإقليمي – باتخاذ مبادرات مشتركة في إطار برامج اليونسكو المناسبة. وبالمثل، فإن تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية الأخرى، مثل

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية، من شأنه أيضاً أن يساعد على زيادة تعبئة المجتمع الدولي من أجل تحسين تنسيق أنشطة ومبادرات جميع أصحاب المصلحة.

في الختام، واستناداً إلى الصلة بين الاتجار بالممتلكات الثقافية وتمويل الإرهاب، أضم صوتي إلى الأمين العام، كما يبين في الفقرة ١١١ من تقريره (S/2017/969)، في دعوة الدول الأعضاء إلى النظر في الأحكام ذات الصلة من القرارات ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، التي تُكمّل تنفيذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧). وأخيراً، فإن المبادرة الفرنسية – الإيطالية التي جمعتنا اليوم هي جزء من الحوار بين الثقافات والحضارات، وهو أمر هام للغاية بالنسبة لبلدي وذو أهمية حاسمة في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن المهام المحددة في القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي خلال النزاعات، لا سيما من الإرهابيين، لم تفقد أهميتها. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من معلومات مفصّلة عن أعمال الهيئات التي يرأسونها وعلى تحليلهم الشامل للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في هذا المجال. وننضم إلى الآخرين في تهنئة السيدة أزولاي على تعيينها في منصب المدير العام لليونسكو، متمنين لها كل النجاح.

إننا نؤيد تعزيز الاستعانة بالقدرات ذات الخبرة لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك تزويد الدول بالمساعدة التقنية لمكافحة الجرائم المتعلقة بالممتلكات الثقافية. ويحدونا أمل كبير في العمل المقبل لمكتب مكافحة الإرهاب، الذي عُهد إليه بالمهمة ذات الأهمية الحيوية لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة.

وقد درس وفد بلدي تقرير الأمين العام (S/2017/969) عن تنفيذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) باهتمام. وننوّه بالمعلومات التي قدّمها عن الجهود النشطة لبلدي الرامية إلى مكافحة تدمير الكنوز الثقافية والاتجار غير المشروع بها. ويوشك كفاحنا ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الانتهاء، وقد أسهم نجاح القوات الجوية الروسية في سورية إسهاماً رئيسياً في تحقيق هذا الإنجاز. ومع ذلك، فإصلاح الأضرار التي ألحقها الإرهابيون بالتراث الثقافي للمنطقة سيستغرق وقتاً طويلاً. وضاع الكثير إلى الأبد. وعلاوة على ذلك، فإن الإيرادات المتأتية من التجارة في التحف الأثرية لا تزال أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهابيين، رغم أن مكافحة هذا النوع من الأنشطة غير المشروعة مدرج على جدول أعمال مجلس الأمن منذ بعض الوقت. وبفضل دعم وفد بلدنا، تم إدراج مهمة مكافحة تمويل الإرهاب من خلال الاتجار بالممتلكات الثقافية في القرارين ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥). بيد أن العديد من المسائل العالقة لا تزال قائمة فيما يتعلق بتنفيذ تلك القرارات.

ويستغل الإرهابيون والجماعات الإجرامية المرتبطة بهم كل ثغرة محتملة لإرسال الممتلكات الثقافية إلى الخارج. فعلى سبيل المثال، تمكنت سلطات مراقبة الحدود الروسية من ضبط فخّارات وغيرها من التحف السورية التي تعود إلى الفترة العثمانية، كانت قد سُرقت من الأراضي الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. ولو أنها لم تفعل ذلك لوقع جزء من الممتلكات الثقافية السورية بصورة غير مشروعة في أيدي جامعي التحف. وحسب المعلومات المتوفرة لدينا، فإن هذا الاتجار بالممتلكات الثقافية يجري بصورة أساسية على يد تجارٍ مجهولي الهوية. وقد تم أيضاً توثيق حالات حيازة غير قانونية لهذه المواد عبر الإنترنت. وللأسف، فإن من الصعب تتبع هذه المعاملات لأسباب تعود في جانب كبير منها إلى صعوبة الاستدلال على التحف المهرّبة.

وقبل شهرين، نشرت صحيفة ”نيويورك تايمز“ مقالة مثيرة للاهتمام عن الأساليب المستخدمة في تهريب القطع الأثرية إلى أوروبا وأماكن أخرى. وفي ضوء ذلك، فإننا ندعو مرة أخرى جميع الدول إلى أن تُقدِّم على الفور إلى اللجنة العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، أي معلومات لديها عن مصادر تمويل هذه المنظمات. ونود أن نسلّط الضوء على أهمية إدراج الأفراد والمنظمات العاملين في تجارة الممتلكات الثقافية مع الإرهابيين المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات.

إن إزالة الألغام من المواقع والمقاصد الثقافية، وفقاً للقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، تشكل أولوية رئيسية. ويدعو القرار الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والهيئات الدولية الأخرى إلى تقديم المساعدة في هذا المجال. وقد كان بلدي من أوائل المستجيبين. ولا تتجلى المسألة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام والحفاظ على التراث الثقافي التاريخي بصورة أكثر حدّة مما هي عليه في سورية. ويساهم أخصائيون من المركز الدولي لمكافحة الألغام التابع للقوات المسلحة الروسية في تلك الجهود. وطهَّرنا في تدمر وحدها أكثر من ٢ ٠٠٠ هكتار مع تحديد وإبطال مفعول أكثر من ٢٤ ٠٠٠ من الأجهزة المتفجرة. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة للحفاظ على التراث الثقافي في تدمر لم تقتصر على ذلك. فقد نظم المنتدى الثقافي الرابع في سانت بطرسبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر، على سبيل المثال، معرضاً للصور الفوتوغرافية عن تدمر شمل نموذجاً ثلاثي الأبعاد للمدينة القديمة وخرائط مجسمة عالية الاستبانة، قدّمها مختصون من أكاديمية العلوم الروسية.

وبصورة عامة، نود أن نسلّط الضوء على أهمية إشراك الخبراء في مجال الحفاظ على التراث الثقافي.

وثمة مثال جيد في هذا الصدد وهو توقيع مذكرة تفاهم بين اليونسكو ومتحف هيرميتاج الحكومي بشأن مسألة صون وترميم الممتلكات الثقافية في مناطق النزاع، ولا سيما في الشرق الأوسط.

وفي الختام، نؤكد من جديد تصميمنا على تطوير التعاون مع جميع الأطراف المهتمة، في سياق تنفيذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧). ونحن على أهبة الاستعداد لنتقاسم بهمة خبرتنا في حماية الممتلكات الثقافية من الإرهابيين. ونحن مقتنعون بأن مكافحة محاولات الإرهابيين الوحشية لتدمير ذاكرة الحضارات القديمة هي المهمة التاريخية المشتركة للمجتمع العالمي.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون على الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها هذا الصباح من السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسيدة أودري ازولاي المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد يورغين شتوك، الأمين العام للإنتربول؛ والسيد أليساندرو بيانشي، قائد مشروع حماية التراث الثقافي في وزارة الثقافة الإيطالية. ونعرب عن دعمنا الكامل لعملهم.

إن بوليفيا، بوصفها من البلدان التي تتقيد بالقانون الدولي وتتسم بتاريخ ثقافي وتراث متنوع ووفير، وضعت تشريعات وآليات محلية ترمي إلى تنظيم تراثها الثقافي وتصنيفه وتسجيله واسترداده وحمايته وحفظه وترميمه وصونه والدفاع عنه.

وقد صدقت أيضا على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتتقاسم الممارسات الجيدة في المحافل المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. وانطلاقا من هذا الفهم، وإدراكا منا لقيمة التراث الثقافي التي لا تقدر بثمن كصورة حية لهوية الشعوب، نعرب عن التزامنا القوي وإدانتنا القاطعة للنهب والاتجار

والتهريب والتدمير وأي نشاط ذي صلة ترتكبه داعش والنصرة، وتنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية والإجرامية بصورة منهجية لتمويل أنشطتها الإجرامية من خلال التهريب والبيع غير المشروع لممتلكات التراث الثقافي، التي يتم غسل عائداتها وإرسالها إلى ملاذات ضريبية بلا ضوابط أو بضوابط قليلة، لا سيما فيما يتعلق بالاستثمار في القطاع الثالث.

إن المكاسب الاقتصادية الضخمة التي حققتها الجماعات الإرهابية من خلال هذه الأعمال الإجرامية لم تكن ممكنة إلا بسبب فجوات الحوكمة أساسا، وإضعاف قوات النظام والأمن، وغياب الرقابة على الحدود لمنع هذه الأعمال. ولذلك، يجب علينا أن نؤكد من جديد أن هذه الحالات تعزى في المقام الأول إلى تنفيذ سياسات تغيير الأنظمة ونزعة التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ويتجلى من تقرير الأمين العام (S/2017/969) أنه منذ اتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، أُحرز تقدم كبير. ومع ذلك، يجب أن نواصل بذل مزيد من الجهود لكفالة تنفيذه تنفيذا شاملا. ولذلك، نعتقد أن القرار أداة مفيدة للتصدي للتحديات التي تنطوي عليها مكافحة الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي والممتلكات. ويعد التعاون بين الدول والمنظمات الدولية المختلفة، بما فيها اليونسكو والإنتربول والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، أولوية يجب أن تُعطى زخما وتُعزز من جانب المجتمع الدولي.

ونرى أيضا أن العمل المشترك بين بعثات الأمم المتحدة الخاصة المنتشرة على الأرض في المناطق التي تواجه نزاعات داخلية من شأنه أن يساعد بفعالية على تعزيز جهودها ويؤدي إلى بناء قدرات مكافحة الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي. ونعتقد أن الجهود المبذولة لتنفيذ القرار يجب أن تركز أيضا على إعادة المواقع الثقافية إلى حالتها قبل النزاع، وأن تشمل أيضا جهود الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام المضادة للأفراد في تلك المناطق، بالنظر إلى أن جهود الترميم وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع لا يمكن أن تبدأ إلا عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك. ولذلك، نرى أن التجربة الإيجابية المسجلة في مجال التنسيق والتنفيذ المشترك للإجراءات المتعلقة بالألغام، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، والتي بدأت فيها مالي، جنبا إلى جنب مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، برنامجا عاما لتحييد هذه التهديدات، شيئا يمكن تكراره في بلدان أخرى.

وعلاوة على ذلك، فإن تلك الدول التي حُدد واستُرد في أسواقها الرسمية وغير الرسمية تراث ثقافي يجب أن تضع وتعتمد سياسات لجبر الضرر وإعادة تلك الممتلكات، وأن تأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بهذه المسألة.

وفي هذا السياق، هناك حاجة أيضا إلى تعزيز الآليات القضائية التي تتيح التحقيق مع الأشخاص المتورطين في ارتكاب هذه الجرائم وملاحقتهم قضائيا، ويلزم أن يقدم المجتمع الدولي قدرا أكبر من الدعم في هذا الجهد. ولذلك تعد السوابق مثل الحكم الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية في قضية المهدي، بشأن تدمير المواقع التاريخية والدينية في مالي، بمثابة المعيار اللازم في ما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب.

وختاما تؤكد بوليفيا مجددا رفضها للأعمال الإرهابية بوصفها أعمالاً إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها، أينما ارتكبت وأياً كان مرتكبوها. ونؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الدول بمكافحة الإرهاب بشتى الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تعول كل الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والأمم المتحدة بهدف القضاء على الإرهاب على أقصى دعم من جميع الدول الأعضاء، ويجب أن تسعى إلى تقديم المسؤولين عن الأعمال الإرهابية إلى العدالة كي يتسنى التحقيق معهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم على النحو الواجب.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين تكلموا هذا الصباح. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالسيدة أودري أزولاي، التي عُينت مديرا عاما جديدا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ووفقا لجدول الأعمال، ستكون هذه آخر جلسة رسمية لمجلس الأمن تحت الرئاسة الإيطالية، لذلك اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تهانئنا لكم ولفريقكم برمته على العمل الممتاز الذي اضطلعتم به. إنكم وفريقكم جديرون بالثناء على النحو الواجب.

إن السلع الثقافية هي المظهر المادي لهوية السكان، وتاريخهم وثقافتهم، ولهذا السبب فإنها تستحق الحماية. وللأعمال الفنية الثقافية التي تندرج ضمن الفئة المعروفة باسم التراث الثقافي العالمي قيمة عالمية استثنائية، وبالتالي فإن حمايتها حق وواجب يتحملهما الجميع. ونحن مدينون بذلك لأطفالنا وللأجيال المقبلة.

وقد اعترف المجتمع الدولي بهذه القيمة وضرورة المحافظة عليها، واعتمد صكوكا قانونية مثل اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ الخاصة بحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، والتي تنص على أن الضرر أو التلف الذي يلحق بالممتلكات الثقافية التي تنتمي لأي شعب تعد هجوما ضد التراث الثقافي للجنس البشري بأكمله؛ والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي التي تنص على أن تدهور أو اختفاء تراث ثقافي يمثل إفقارا ضارا لتراث جميع شعوب العالم.

إن أوروغواي تعلق أهمية كبيرة على الجهود الرامية إلى حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه، وهنا نؤكد على الدور المركزي لليونسكو وأهمية عملها، والتي تحافظ أوروغواي على صلات تعاون وثيقة معها.

وندرك أيضا مدى فائدة تنسيق العمل مع سائر كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، على سبيل المثال لا الحصر. ونرحب بخطاب النوايا الموقع من قبل المحكمة الجنائية الدولية واليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لإضفاء الطابع الرسمي على التعاون فيما بينها وتعزيزه.

ينص القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) على أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية تراثها الثقافي. ويحثها كذلك على اتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية والجرائم ذات الصلة وعلى التعاون بسبل عديدة وعلى مختلف المستويات. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد على أنه بفضل تعاون الشرطة والقضاء، تمكنت أوروغواي مؤخرا من مصادرة قطع أثرية من مصادر مختلفة، بما في ذلك بعض القطع من مدينة تدمر.

وصدقت أوروغواي على اتفاقية عام ١٩٥٤ لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح وانضمت إلى بروتوكولها الثاني. كما صدقت على اتفاقية ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية.

وفي مجال التعاون الإقليمي، في نيسان/أبريل الماضي، أنشأت اللجنة التقنية لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية في السوق الجنوبية المشتركة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية من أجل تيسير العمل المشترك بشأن مكافحة الاتجار والبيع غير المشروع للممتلكات الثقافية واستعادتها.

وعلى الصعيد الوطني، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، سنت أوروغواي القانون رقم ١٨,٤٩٤ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشمل هذا القانون منظمي مزادات البيع والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المنخرطين في شراء وبيع التحف الأثرية والأعمال الفنية والمعادن الثمينة

والأحجار الكريمة من بين أولئك الذين يتعين عليهم إبلاغ وحدة المعلومات والتحليلات المالية في المصرف المركزي لأوروغواي عن المعاملات التي تعتبر مشبوهة أو غير عادية وفقا لأحكام القانون.

وبموجب المرسوم ١٧/٤٢ المؤرخ شباط/فبراير من هذا العام، أنشأت اللجنة الوطنية لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وتشمل مهام اللجنة وضع استراتيجيات مشتركة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وإدارة سجل للممتلكات الثقافية المسروقة أو المتجر بها ووضع بروتوكولات لحماية تلك السلع وتحديدها واستعادتها وردها. وتتألف اللجنة من ممثلين عن وزارة التعليم والثقافة ووزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ورابطة رؤساء البلديات التي تجمع بين الحكام الإقليميين في أوروغواي.

كما يمثل رئيس اللجنة جهة تنسيق التعاون فيما بين اللجنة التقنية لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية في السوق الجنوبية المشتركة والفريق العامل المعني بالاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وغيرهما من المجالات الدولية التي يشارك فيها البلد أو قد يشارك فيها بشأن هذه المسألة.

بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق باعتماد تدابير تشريعية، تعكف السلطة التنفيذية حاليا على صياغة مشروع قانون يتضمن جوانب مثل إجراءات الشرطة وبروتوكولات التسليم والشكليات والاتصالات مع وزارات الثقافة في بلدان ثالثة، فضلا عن إنشاء قاعدة بيانات عن قطع التراث الثقافي المسروقة أو المستردة أو المفقودة والتزامات مكاتب الرهونات ودور المزادات وتجار القطع الأثرية.

وفي الختام، نود أن نعرب عن التزامنا بمواصلة العمل لتنفيذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) واستعدادنا لمواصلة التعاون على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف لحماية الممتلكات الثقافية والتراث.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى الرئاسة الإيطالية على عقد هذه الجلسة. كما أتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على ما قدموه من إسهامات قيمة في مناقشتنا. وأرحب ترحيبا حارا بالسيدة أزولاي وأهنئها على انتخابها مؤخرا مديرا عاما لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وجه مجلس الأمن باتخاذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) انتباه المجتمع الدولي إلى مشكلة متنامية تتمثل في تدمير التراث الثقافي والاتجار بالآثار، وهو ما أصبح سمة من سمات العديد من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ومن بين أكثر البلدان تعرضا لتلك التهديدات سورية والعراق وليبيا وأفغانستان واليمن، نظرا إلى ضلوع جهات من غير الدول فيها، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وطالبان وما شابهها. وفي بعض الحالات، يمكن أن تسفر أعمال الإرهابيين سعيا إلى تحقيق الربح اليسير عن الطمس الكامل للسجل الأثري للبلد. في العديد من البلدان التي عانى فيها الإرهابيون من خسائر كبيرة في الأراضي، كانت قدرتهم على الاضطلاع بهذه الأنشطة الإجرامية بهدف تمويل ما يرتكبوه من فظائع محدودة. لكن وفقا لتقديرات اليونسكو، فإن قيمة الاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية المستخرجة أو المنهوبة من المواقع المحمية والمتاحف هائلة.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2017/969)، فإن القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) أبعد ما يكون عن التنفيذ الكامل، لأن الدول قد تحتاج إلى المزيد من الوقت لتعديل تشريعاتها. وأود أن أقصر ما تبقى من بياني على التدابير التالية التي يمكن للدول التركيز عليها، إلى جانب إضفاء الطابع العالمي على المعاهدات الدولية ذات الصلة التي اعتمدت برعاية الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية.

أولا، توسيع نطاق تجريم الجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي وفرض عقوبات قاسية على الأنشطة غير المشروعة فيما يتعلق

بالقطع الأثرية، مثل عقوبة السجن أو الغرامات الكبيرة. ومن الأهمية بمكان زيادة تلك الغرامات حتى لا ينظر إليها على أنها مجرد نفقات لممارسة الأعمال التجارية للمهربين المتخصصين. وسيفي ذلك بغرض تقديم الجناة إلى العدالة.

والتدبير الثاني هو تعزيز أنظمة الاستيراد والتصدير والأطر المؤسسية الوطنية ذات الصلة. كما سيسهم التنسيق الدولي بين وكالات إنفاذ القانون والجمارك في الإجراء الفعال للتحقيقات والملاحقات القضائية ومصادرة الممتلكات الثقافية المهربة وإعادتها. وإضافة إلى ذلك، يجب على الدول أن تكفل تبادل المعلومات على نطاق أوسع بشأن قنوات الاتجار وطريقة عمل المجرمين. ولا بد أيضا من التعاون الفعال على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن الكشف عن مجموعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تساعد الإرهابيين في تصدير القطع الأثرية المنهوبة من مناطق النزاع ووقفها. وتحقيقا لتلك الأغراض، فإن الاتصال مع اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية والإنتربول وكذلك استخدام قواعد بياناتها من الأمور الأساسية.

ثالثا، الشراكة الوثيقة بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتتبع بيع التحف المستوردة بطريقة غير قانونية. وبالنظر إلى أن شبكة الإنترنت قد أصبحت نقطة اتصال رئيسية للأنشطة الإجرامية، يجب إيلاء اهتمام خاص للإشراف على المزادات ذات الصلة عبر الانترنت. وفي ذلك الصدد، فإن وضع المشاركين في سوق الأعمال الفنية للوائح تنظيم ذاتية موضع ترحيب خاص.

ختاما، مطلوب مواصلة الرصد من جانب هيئات الأمم المتحدة للتأثير الفعلي للقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) بشأن منع تدمير وتهريب التراث الثقافي لتقييم الديناميات في ذلك المجال ووضع الحلول الدائمة.

في الختام، أود أن أعرب عن أسمى آيات الثناء للرئاسة الإيطالية على إدارتها الممتازة والمهنية لأعمالنا في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد عوض (مصر): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الرئاسة الإيطالية على عقد جلسة الإحاطة. وإلى الأمين العام على تقريره بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧). وإلى المتحدثين على مداخلاتهم القيمة. وأتوجه بالتهنئة إلى السيدة أزولاي على توليها منصبها الجديد.

تأتي أهمية القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) من كونه يتعلق بحماية التراث الثقافي من التدمير والتهريب وإساءة الاستغلال لأغراض الإرهاب. وهو موضوع يتسم بالحساسية الشديدة لارتباطه بمواقع ومبان ومتاحف ومقتنيات ترتبط ارتباطا مباشرا بتاريخ وهوية شعوب ودول.

وتدرك مصر، أولا بحكم امتلاكها لتراث ثقافي لا يقدر بالمال، ويعد محل احترام وتقدير من الجميع. وثانيا بحكم موقعها الجغرافي في قارة ومنطقة تضم معظم التراث الثقافي في العالم أجمع، تدرك أهمية وحساسية موضوع حماية التراث الثقافي من التدمير والتهريب، سواء بواسطة الجماعات الإرهابية أو في حالات النزاعات المسلحة.

هذا، وعلى الرغم من ضيق الوقت منذ اعتماد القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) وحتى صدور تقرير الأمين العام، إلا أن التقرير استطاع أن يحصر بشكل معقول الجهود المبذولة لتنفيذ القرار – من كافة الجوانب القانونية والقضائية والتشريعية والمؤسسية والإجرائية والعملياتية، وكذلك تلك المتعلقة بالتعاون الدولي وزيادة الوعي. ومع إدراك مصر لأهمية وحساسية موضوع حماية التراث الثقافي من مخاطر الإرهاب، فإننا نود معاودة التأكيد على خمس مبادئ أساسية، نرى أنه يتعين الالتزام بها، كما يلي:

أولا، التأكيد على الدور الرئيسي لكل دولة في حماية تراثها الثقافي، وعلى أنه يتعين أن تتماشى جهود حماية التراث الثقافي خلال النزاعات المسلحة، مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وضرورة احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها. مع التأكيد في هذا الصدد، على أن حماية التراث

الثقافي، بما في ذلك فرضية إقامة ملاذات آمنه له، لا يمكن أن تتم سوى بواسطة الدول مالكة التراث الثقافي، وفي داخل إقليمها. أي أن مصر ترفض رفضا قاطعا، أي تدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة بحجة حماية التراث الثقافي. وترفض، بشكل قاطع، نقل التراث الثقافي المملوك لأية دولة خارج إقليمها بحجة الحفاظ عليه وحمايته في ملاذات آمنه.

ثانيا، التأكيد على ضرورة قيام اليونيسكو، باعتبارها المنظمة المختصة بموضوعات التراث الثقافي، بمواصلة تقديم كافة المساعدات للدول – بناء على طلبها – لجعلها قادرة على حماية تراثها الثقافي. وعدم تعامل مجلس الأمن مع موضوع حماية التراث الثقافي إلا في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين، أي في حالات مكافحة الإرهاب الدولي، وحالات تناول نزاعات دولية بعينها، تكون مدرجة على جدول أعمال المجلس.

ثالثا، ضرورة قيام الدول باتخاذ الخطوات اللازمة، لتجنب ومنع الاتجار غير المشروع وتهريب المقتنيات الثقافية، خاصة من مناطق النزاع، وبشكل أخص، بواسطة الجماعات الإرهابية.

رابعا، ضرورة قيام الدول بإعداد قوائم بالمقتنيات الثقافية التي تم نقلها من أماكنها الأصلية بطريقة غير شرعية خلال النزاعات المسلحة. والتنسيق في هذا الخصوص مع أجهزة الأمم المتحدة والأطراف الدولية ذات الصلة، لضمان الاستعادة الآمنة لتلك المقتنيات.

خامسا، التأكيد على إمكانية تضمين اختصاصات عمليات حفظ السلام، مساعدة الدول المعنية، بناء على طلب تلك الدول، في حماية مقتنياتها الثقافية من التدمير والنهب، والجرائم المشابهة.

في النهاية، وفي الوقت الذي تؤكد فيه مصر على أن حماية التراث الثقافي يعتبر هدفا ساميا ونبيلا، إلا أننا نرى أن العبرة تكمن في التزام الدول بتطبيق قرارات مجلس الأمن، وقيام المجلس بإجراء متابعة وثيقة لتنفيذ قراراته، وضمان امتثال الدول بها.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدعوين على إحاطاتهم الإعلامية، كما أشكر إيطاليا على تنظيم هذه الجلسة.

في وقت سابق من هذا العام، اكتشف جنود عراقيون أنفاقا حفرت تحت قبر ومسجد النبي يونس في الموصل، مما أظهر أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) كانوا يحفرون ليصلوا إلى قصر آشوري قديم في نفس الموقع. وبطبيعة الحال، جرت الحفريات بعد أن كان تنظيم الدولة الإسلامية قد دمر بالفعل الضريح التاريخي والمسجد الذي يعلوه، في عام ٢٠١٤. ماذا كان الهدف المحتمل لتنظيم داعش الإرهابي ؟ القطع الأثرية القيمة لينهبها ومن ثم تهريبها إلى الأسواق العالمية. وإني أتشاطر هذه القصة لتوضيح أن هذا النشاط الشائن أصبح في الواقع جزءا من خطة عمل تنظيم الدولة الإسلامية.

وحتى بعد التحرير من تنظيم الدولة الإسلامية، لا تزال الآثار والتراث الثقافي تحت التهديد، حيث من المرجح أن يسعى أعضاءُ تنظيمِ الدولةِ الإسلاميةِ الفارون إلى بيع المصنوعات اليدوية الأثريةَ التي يمكن أن تظل توفر تدفق إيرادات كبيرة. إن القدرة على بيع البضائع المنهوبة عبر الإنترنت قد حولت ما كان سابقا سوقا باهظ الكلفة إلى سوقٍ متاح لكل هاتف محمول أو اتصال بشبكة الإنترنت. وما برحت الولايات المتحدة ثابتة في التزامها بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه. وسياستنا واضحة: التدمير غير القانوني للتراث الثقافي والاتجار بالممتلكات الثقافية أمر غير مقبول.

ونشارك الأمم المتحدة وأعضاء المجلس التأكيد على أن البلدان تتحمل المسؤولية عن صون وحماية التراث ذي الأهمية العالمية ومنع استغلاله للأغراض الإرهابية، بما في ذلك المكاسب المالية غير المشروعة. وتواصل الولايات المتحدة التنفيذ الصارم للأدوات المحلية لديها من أجل إنهاء تدمير التراث الثقافي والاتجار بالممتلكات الثقافية. ولا تزال قيود الواردات الطارئة المفروضة

على الممتلكات الثقافية السورية وبعض الممتلكات الثقافية سارية المفعول، وهي تعمل بمثابة مثبط قوي للمتجرين المحتملين.

كما تفاوضت الولايات المتحدة بشأن اتفاقات ثنائية مع ١٦ بلدا للحيلولة دون الاستيراد غير المشروع للمواد والأثرية الإثنولوجية إلى الولايات المتحدة. ونحث الدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو ١٩٧٠ لعام اتفاقية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، التي يتعرض تراثها للخطر أن تطلب نفس النوع من الحماية.

وتركز فرقة العمل المعنية بالآثار الثقافية التي أنشأتها وزارة خارجية الولايات المتحدة على استعادة الممتلكات الثقافية المنهوبة وإعادتها إلى بلدانها، وتدعم وكالات إنفاذ القانون في هذه الجهود. ويحتفظ مكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة بملف عن المسروقات من الأعمال الفنية الوطنية – قاعدة بيانات محوسبة للأعمال الفنية والممتلكات الثقافية المسروقة – وتتيح معلوماتها لوكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم.

ولعدة سنوات، قامت حكومة الولايات المتحدة بتمويل منظمة المدارس الأمريكية للبحوث المشرقية من أجل مواصلة عملها الهام في سورية وشمال العراق. وفي هذا العام. وسعنا نطاق عمل تلك المنظمة ليشمل ليبيا أيضا. وتتمكن المنظمة بذلك التمويل من رصد مواقع التراث الثقافي المحمية في تلك المناطق باستخدام الصور المرسلة من السواتل والاستخبارات البشرية والإعلام من أجل توثيق الأدلة على التدمير والنهب من جانب تنظيم الدولة الإسلامية والجهات الفاعلة الأخرى. كما أن التمويل من الولايات المتحدة قد مكّن مؤسسة سميثزونين من تدريب المهنيين العراقيين في مجال التراث الثقافي كي يتم إعدادهم لتنفيذ التدخلات اللازمة عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك.

وما زلنا ملتزمين التزاما تاماً بهذه الجهود، ونتطلع إلى التنسيق مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والكيانات الدولية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول واللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧(١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، في العام القادم بشأن التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أثني على مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على ملاحظاتهم الثاقبة والتزامهم القوي بحماية التراث الثقافي، الذي أصبح بصورة متزايدة أحد الأهداف الرئيسية للهجمات الممنهجة والمتعمدة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية في حالات النزاع، ويستخدم أيضا، كما ذُكِّرنا، لتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة. وتؤثر تلك الهجمات على الهوية التاريخية للشعوب وتقوض قيماً مهمة، كالتسامح واحترام التنوع والشمول، مما يعوق المصالحة بعد انتهاء النزاع والاستقرار الطويل الأجل للبلدان المتضررة.

وقد أقر المجتمع الدولي بالصلة بين تدمير التراث الثقافي والعنف ضد السكان المحليين، بما في ذلك من خلال بيان تاريخي للمحكمة الجنائية الدولية في قضية المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي، والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والمؤتمر العام لليونسكو ومجلسه التنفيذي.

ومن الأهمية بمكان وضع وتنفيذ تدابير منسقة على المستويين القانوني والتنفيذي بغية منع ومكافحة جميع أشكال الاتجار بالممتلكات الثقافية. وقد تعهدنا بجعل حماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية الثقافية ضمن أولوياتنا الرئيسية، بما في ذلك أثناء ولايتنا في مجلس الأمن، التي ركزنا خلالها على البحر الأبيض المتوسط، حيث

تتأصل الهوية الثقافية لإيطاليا عبر تبادلات ممتدة لآلاف السنين وحيث يتهدد عدم الاستقرار تراثنا المشترك اليوم.

وفي باريس، في اليونسكو، أطلقنا فكرة ذوي الخوذ الزرق للثقافة. وقد دعمنا حملة متحدون من أجل التراث بإنشاء فرقة عمل وطنية، وعززنا قراراً محدداً يكرس التدخل في مناطق الأزمات. وبالتعاون مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، شاركنا في رئاسة فريق عامل تابع للتحالف العالمي المناهض لداعش لمكافحة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية، ونتشارك رئاسة الفريق العامل الفرعي المعني بمكافحة تهريب القطع الأثرية.

وما فتئنا نعمل في نيويورك منذ عام ٢٠١٥ مع العديد من المنظمات، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونسكو والإنتربول، الذين قدم رؤساؤهم إحاطات إعلامية للمجلس اليوم، ومع العديد من البلدان، بما فيها فرنسا والأردن، لمعالجة مختلف جوانب حماية التراث الثقافي، مع إيلاء اهتمام خاص لمكافحة الاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية الثقافية. وعلى وجه الخصوص، اختتمت تلك المبادرة بعرض قائمة بالإجراءات الرئيسية المقترحة التي يتعين على جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين اتخاذها في مواجهة الهجمات على التراث الثقافي.

وفي أيلول/سبتمبر، أكد السيد أنجيلينو ألفانو، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الحدث الرفيع المستوى بشأن حماية التراث الثقافي من الإرهاب والفظائع الجماعية، المعقود على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة، أن أعمال التدمير المتعمد للتراث الثقافي تشكل عقبة كأداء أمام السلام لأنها تعوق الحوار والمصالحة عن طريق يث الكراهية بين الطوائف وبين الأجيال.

وبغية التصدي لتزايد الهجمات المدمرة والجرائم الخطيرة التي يرتكبها الإرهابيون، تضافرت جهود فرنسا وإيطاليا – ونحن نتشاطر نفس الرؤية، كما أشار السفير دولاتر آنفا – وقمنا معاً بالترويج للقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، كما ذكر كثير من المتكلمين اليوم، باعتباره إطاراً قانونياً متقدماً لحماية التراث الثقافي والممتلكات الثقافية في النزاعات المسلحة. وينص القرار، في جملة أمور، على تشجيع التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة وتنفيذها؛ وتعزيز التعاون الدولي؛ واتخاذ تدابير تنفيذية لصون التراث الثقافي المهدد بالخطر والمحافظة عليه؛ وتعزيز التعددية الثقافية؛ واتخاذ التدابير التنفيذية المناسبة لمنع ومكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية التي استُولي عليها وصُدِّرت بطرق غير مشروعة في سياق النزاعات المسلحة، خصوصاً من جماعات إرهابية لتمويل عملياتها؛ ويؤكد أن ولاية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد تتضمن حماية التراث الثقافي من التدمير.

وكما جرى التأكيد صباح هذا اليوم، فإن تقرير الأمين العام (S/2017/969) يعطي لمحة عامة أولى عن تنفيذ القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، ويتضمن مقترحات محددة مكرسة للإجراءات المستقبلية انطلاقاً من أحكام القرار. ويعرب التقرير عن الالتزام الواضح لمنظومة الأمم المتحدة بالعمل بشكل أكثر تناغماً وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مجتمعها وثقافتها.

وسنواصل العمل بنشاط بشأن هذه المسألة من خلال خبرة الدرك وخبراء متفرغين مثل السيد بيانكي، لأننا نعتبر صون التراث الثقافي وتعزيز احترام التنوع الثقافي من العناصر الرئيسية في عمليات المصالحة وبناء السلام وفي إرساء التنمية البشرية المستدامة والشاملة للجميع. ولا يمكن أن يزدهر أي مجتمع من دون الثقافة. ولا يمكن إرساء علاقات متبادلة من دون احترام تاريخ الشعوب وروحها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

بما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد إيطاليا لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم ولأمانة المجلس على الدعم الذي قدموه لنا. لقد كان شهراً

حافلاً بالعمل، تناولنا خلاله مع أعضاء المجلس، وأعتقد على نحو بناء دائماً، العديد من المسائل الهامة. وما كنا نستطيع أن نحقق ذلك وحدنا بدون العمل الجاد والدعم والإسهامات الإيجابية لكل الوفود وممثلي الأمانة وجميع موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين.

وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس إذ أتمنى لوفد اليابان حظاً سعيداً في شهر كانون الأول/ديسمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.